وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي_برج بوعريريج_
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
بعنوان:

المخاطر التي تواجه المؤسسات المانحة للتمويل الأصغر

"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برج بوعريريج"

من إعداد الطالبات:

- قدوج عزة
- صوشة فاطيمة

تحت إشراف الأستاذ:

- د. بن منصور موسى

لجنة المناقشة	الصفة
د. زنكري ميلود	رئيسا
د. بن منصور موسى	مشرفا
د. شماني وفاء	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي_برج بوعريريج_
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
بعنوان:

المخاطر التي تواجه المؤسسات المانحة للتمويل الأصغر

"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برج بوعريريج"

من إعداد الطالبات:

- قدوج عزة
- صوشة فاطيمة

تحت إشراف الأستاذ:

- د. بن منصور موسى

لجنة المناقشة	الصفة
د. زنكري ميلود	رئيسا
د. بن منصور موسى	مشرفا
د. شماني وفاء	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى:" وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ" لقمان 12

الاهي لا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا يطيب الليل إلا بشكرك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا نوفق إلا بأمرك، فالحمد والشكر لله الذي قدرنا على إتمام عملنا.

نتقدم بالشكر للوالدين وأي شكر يستطيع أن يحيط بمقدار التضحية والتعب، وأي تقدير يمكن أن يستوعب سهر الليالي الطوال على راحتنا، شكرا.

وأخص بالشكر الأستاذ الفاضل "**الدكتور بن منصور موسى**"الذي تفضل مشكورا بقبول الإشراف على هذه الرسالة وحرصه على اكتمالها وفي سبيل ذلك زودنا بنصائحه ومنحنا وقته الثمين، نسأل الله تبارك وتعالى أن يبارك له في وقته وان يمد له في عمره ويجزل له الثواب.

شكرا لكل العاملين في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على حسن استقبالهم وتزويدهم لنا بالمعلومات اللازمة، كما نختص بشكر مسؤول الإعلام والاتصال للصندوق الوطني للتأمين على البطالة كمصدر أولي للمعلومات ومتابعة العمل لأخره.

الإهداء

أهدي ثمرة نجاحي وتفوقي هذا إلى من قال فيهما تعالى:"وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً"

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، إلى من كان دعائها سر نجاحي، إلى أغلى إنسانة "أمي الحبيبة" أطال الله عمرها

إلى من علمني أن الدنيا كفاح، وسلاحها العلم والمعرفة، إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء، إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي، إلى أعظم وأعز رجل "أبي العزيز" أطال الله عمره

إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار، وتقاسمت معهم طفولتي وحياتي إخوتي وأخواتي "مريم، سهام، صلاح الدين، أسامة"

إلى كتاكيت البيت "عائشة، سندس، تقوى، حمزة"

إلى أغلى وأقرب الناس إلى قلبي" سيليا، مجد "

إلى نفسي التي تعبت وسهرت إلى نفسي المثابرة

عزة

الإهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها وها أنا ذا أختم بحث تخرجي ببعض كلمات الامتنان

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى التي غمرتني بفيض حنانها، إلى مصدر إلهامي وقدوتي في الحياة، إلى التي تعجز كل الكلمات عن التعبير على حبي لها

"أمي الغالية"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من احمل اسمه بكل افتخار إلى بطل طفولتي إلى من عمل جاهدا ليسعدني

"أبي الحبيب"

إلى الروح التي سكنت قلبي سندي ورفيق دربي"زوجي" أدامك الله في حياتي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس الطيبة، رياحين حياتي"إخوتي وأخواتي"

إلى كل أهلي وصديقاتي خاصة "أية، عزة، شيماء"

أهدي هذا العمل وأتمنى أن تكون فيه فائدة في المستقبل.

فاطيمة

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ
الفصل الأول: المفاهيم الأساسية حول التمويل الأصغر	**2 - 36**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر	**3**
المطلب الأول: نشأة التمويل الأصغر وتطوره التاريخي	**3**
الفرع الأول: نشأة التمويل الأصغر	**3**
الفرع الثاني: التطور التاريخي للتمويل الأصغر	**4**
المطلب الثاني: ماهية التمويل الأصغر	**4**
الفرع الأول: تعريف التمويل الأصغر	**4**
الفرع الثاني: خصائص التمويل الأصغر	**5**
الفرع الثالث: أهمية التمويل الأصغر	**6**
المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر	**7**
المبحث الثاني: مؤسسات التمويل الأصغر	**10**
المطلب الأول: تعريف مؤسسات التمويل الأصغر	**10**
المطلب الثاني: المؤسسات المقدمة لخدمات التمويل والجهات المستفيدة	**11**
الفرع الأول: المؤسسات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر	**11**
الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من التمويل الأصغر	**12**
المطلب الثاني: منتجات مؤسسات التمويل الأصغر	**13**
الفرع الأول: القروض	**13**
الفرع الثاني: المدخرات	**15**

الفرع الثالث: التأمين متناهي الصغر	**17**
الفرع الرابع: تحويل الأموال	**17**
الفرع الخامس: التدريب على المهارات والتوجيه والرصد المنتظم	**18**
المبحث الثالث: مخاطر وإدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر	**18**
المطلب الأول: مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر	**18**
الفرع الأول: تعريف مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر	**18**
الفرع الثاني:عوامل الخطر في مؤسسات التمويل الأصغر	**19**
الفرع الثالث: أنواع مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر	**20**
الفرع الرابع: قياس المخاطر في مؤسسات التمويل الأصغر	**26**
المطلب الثاني: إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر	**27**
الفرع الأول: تعريف إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر	**27**
الفرع الثاني: إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر	**28**
المطلب الثالث: عقبات إضافية تواجه مؤسسات التمويل الأصغر	**34**
الفرع الأول: عقبات العملاء	**34**
الفرع الثاني: عقبات خاصة بالإدارة	**34**
الفرع الثالث: عقبات في المشروع الصغير	**34**
الفرع الرابع: عقبات المنتج الجديد	**35**
خلاصة الفصل الأول	**36**
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "برج بوعريريج	**56-37**
تمهيد	**37**
المبحث الأول: نظرة عامة حول التمويل الأصغر في الجزائر	**38**
المطلب الأول: التمويل الأصغر في الجزائر	**38**
الفرع الأول: تعريف التمويل الأصغر في الجزائر	**38**
الفرع الثاني: الإطار التنظيمي والمؤسساتي في الجزائر	**38**
المطلب الثاني: أسباب ظهور التمويل الأصغر في الجزائر	**41**
الفرع الأول: أسباب مباشرة لظهور التمويل الأصغر	**41**
الفرع الثاني: الأسباب غير المباشرة لظهور التمويل الأصغر في الجزائر	**41**

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر	42
المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "برج بوعريريج"	44
المطلب الأول: مفهوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برج بوعريريج	44
الفرع الأول: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برج بوعريريج	44
الفرع الثاني: شروط التأهيل للاستفادة من القرض	46
المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	46
الفرع الأول: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	46
الفرع الثاني: أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برج بوعريريج	47
المطلب الثالث: خدمات الوكالة والأنشطة التي يتم تمويلها	47
الفرع الأول: خدمات الوكالة والامتيازات المقدمة	47
الفرع الثاني: الأنشطة الممولة من طرف الوكالة	50
المبحث الثالث: المخاطر التي تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"برج بوعريريج "	52
المطلب الأول: المخاطر التي تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "برج بوعريريج"	52
المطلب الثاني: إدارة المخاطر التي تواجه الوكالة	54
خلاصة الفصل الثاني	56
الخاتمة	58
قائمة المراجع	61
الملاحق	

قائمة الأشكال

والجداول

والملاحق

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	العملاء المستهدفون لمؤسسات التمويل الأصغر	11
1-2	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM برج بوعريريج	43
2-2	نسب المساهمة في التمويل في صيغة التمويل الثنائي	46
3-2	يمثل نسب المساهمة في المشروع في صيغة التمويل الثلاثي	47

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المدخرات غير الرسمية وما يقابلها من الأدوات المالية	15
2-1	أنواع مخاطر التمويل الأصغر	19
1-2	عدد التمويل الممنوح خلال الفترة 2005-2020 حسب النشاط والجنس	49

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	نموذج المقابلة
2	خطوات تقديم السلفة التي تقدر بمبلغ 1000000 دج
3	الدراسة الفنية الاقتصادية للمشروع
4	عدد الممولين خلال الفترة 2005-2020 حسب الجنس والنشاط

المقدمة العامة

مقدمة :

يعد التمويل إحدى المحركات الرئيسية لعجلة النمو وأهم المتطلبات للتنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي، ومن أنواع التمويل الذي سنسلط عليه الضوء هو التمويل الأصغر أو ما يطلق عليه أيضا بالتمويل متناهي الصغر **Micro Finance**، إذ يعتبر عملية شاملة تهدف إلى إيجاد سبل ووسائل تضمن الانتقال من حالة متدهورة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية إلى حالة أكثر ازدهارا يسودها التحسن المعيشي للسكان، سواء في الحاضر أو المستقبل، من خلال تقديم خدمات مالية وغير مالية للفئات المهمشة في المجتمع، وهي الفئة الفقيرة المهمشة من المؤسسات التقليدية عن طريق مؤسسات خاصة بهذا التمويل تدعى مؤسسات التمويل الأصغر، ما يميز هذه المؤسسات هو توجهها لملء الفراغ الذي تركته المؤسسات التقليدية التجارية أو تلك التي ترعاها الحكومة على صعيد تقديم الخدمات المالية للأسر الفقيرة والمؤسسات الصغيرة.

تلعب مؤسسات التمويل الأصغر دورا ملحوظا في تطور القطاع المالي وبالتالي في التنمية بشكل عام، لأنها تستهدف ذوي الدخل المتدني أو أصحاب المشاريع صغيرة الحجم بواسطة دعم مالي بسيط وبشروط مرنة ومرضية لتجاوز نقص الضمانات لدى العملاء، وكأي مؤسسة مالية أو مصرفية فإن هذه المؤسسات تتعرض لمخاطر عدة وأن مستوى المخاطر يختلف من مؤسسة لأخرى، ويعتمد إلى حد كبير على طبيعة الخدمات التي تقدمها المؤسسة، فقد تكون هذه المخاطر داخلية أو خارجية، وبغض النظر عن مصدر المخاطر يجب على هذه المؤسسات أن تقوم بتحديد هذه المخاطر وإدارتها، سواء بتجنبها أو تقليلها، لأن إدارة المخاطر تعد ضرورية للاستدامة طويلة الأجل لمؤسسات التمويل الأصغر.

من أجل فتح المجال أمام القطاع الخاص والمبادرة الفردية، وفي ظل انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والإصلاحات الهيكلية والأزمات التي مرت بها الجزائر سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية والتي صاحبتها جملة من المشاكل، من تسريح العمال وانتشار البطالة والتفاوت في الطبقات الاجتماعية، ومن أجل الاستجابة لطلبات التمويل بدأت بعض الخدمات المالية بالظهور من خلال عدة هيئات وبرامج قصد تشجيع الشباب نحو العمل الخاص والمشاريع الصغيرة، وهذا بهدف تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاطها وأهمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM**.

- **الإشكالية:** وعلى ضوء ما سبق فان الإشكال الذي يتبادر إلى الذهن ضمن هذا السياق يمكن طرحه كما يلي: **فيما تكمن المخاطر التي تواجه المؤسسات المانحة لهذا النوع من التمويل؟**
- **الأسئلة الفرعية:** وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة للإجابة عليها وتكمن فيما يلي:
  - ما هو التمويل الأصغر، وما هي أهميته؟

- ما هي المخاطر التي تعترض منح هذا النوع من التمويل؟
- ما هي المخاطر التي تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM** ؟

- **الفرضيات:** وللإجابة عن الأسئلة المطروحة ومن ثم معالجة الإشكالية المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- يمكن تعريف التمويل الأصغر بأنه مجموعة الخدمات المالية والغير المالية المقدمة لدعم الفئة المهمشة والغير قادرة على الحصول على التمويل من الجهات الرسمية؛
- يعتبر التمويل الأصغر من أهم أدوات محاربة البطالة والفقر ويساعد على تحريك عجلة الإنتاج؛
- معظم المستفيدين من التمويل الأصغر يعتبرون أن هذا التمويل عبارة عن منحة أو هبة،كما أن أكثرهم ليسوا ذوي خبرة كافية لإدارة قروض التمويل الذي يحصلون عليه؛
- تواجه المؤسسات المانحة للتمويل الأصغر عدة مخاطر من بينها المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية.

- **منهج الدراسة:** تماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة سنعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال وصف وتحليل مختلف الأبعاد المرتبطة بالتمويل الأصغر والمؤسسات المانحة له والمخاطر المرتبطة به لاسيما في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة برج بوعريريج.
- **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته إذ يعد من الموضوعات ذات الاهتمام الكبير ليس في الجزائر فقط ولكن على مستوى العالم وذلك من خلال البحث في أهم المشكلات التي تعاني منها مؤسسات التمويل الأصغر ومحاولة معرفة المخاطر المرافقة لعملية منح هذا التمويل.
- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى:

- معرفة دور المؤسسات المانحة في مشروعات التمويل الأصغر من واقع التجربة العملية؛
- فهم الطريقة التي تقدم بها خدمة التمويل الأصغر وما هي المؤسسات التي تقوم بها؛
- محاولة إبراز أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المانحة لهذا التمويل لاسيما الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج.

- **الحدود المكانية والزمنية الدراسة:** تم اختيار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية برج بوعريريج لإجراء الدراسة التطبيقية وإبراز أهم المخاطر التي تواجه هذه الوكالة عند منحها لهذا النوع من التمويل.

- **الدراسات السابقة:**

لقد تعددت الدراسات السابقة فيما يخص موضوع التمويل الأصغر سواء الدراسات المحلية أو الأجنبية، وفيما يلي عرض لبعض منها:

- **الدراسة الأولى:** د. بن منصور موسى، أ. توفيق براهم شاوش، **"دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية"**، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني للمالية الإسلامية بصفاقس، تونس، حيث هدفت الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على مشكلة الفقر في المناطق الريفية بالبلدان الإسلامية والقضايا المتصلة بها، ودور التمويل الأصغر ضمن إطار المالية الإسلامية في الحد من ظاهرة الفقر في هذه المناطق، مع بيان أهم المعوقات وكيفية تجاوزها، وقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها أن التمويل الأصغر يعتبر من أهم البدائل الفعالة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وأن مستقبل تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية يكمن في الاستثمار في كافة جوانب التنمية الريفية، لا في الزراعة وحدها.
- **الدراسة الثانية:** دراسة سلومة موسى يحيى، **"التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان"**، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر في السودان بالتطبيق على مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني، وقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها أن التمويل الأصغر يؤثر اقتصاديا واجتماعيا على مستوى معيشة الفقراء، كما أن سياسات التمويل الأصغر في السودان ذات اثر اجتماعي واقتصادي على الشرائح الضعيفة.
- **الدراسة الثالثة: Oluyombo, O. O. and Olabisi, J. B. (2008) Risk Microfinance Institutions. Journal of Applied Management in Nigeria .Economics** ركزت هذه الدراسة على تلك المخاطر الخاصة المرتبطة بأعمال التمويل الأصغر في نيجيريا، واقترحت كيف يمكن للمنظمين والعاملين في هذا القطاع توجيه أفضل ضد الشدة أو الانهيار الوشيك مع تحقيق توازن بين الربحية والتعرض للمخاطر غير الصحية.
- **الدراسة الرابعة:** ضياف محمد ناصر، **"التمويل الأصغر آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة التمويل الأصغر في مجال

محاربة الفقر والبطالة ومعرفة كيفية تقديم خدمة التمويل الأصغر وما هي المؤسسات التي تقوم بها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من نتائج أهمها أن التمويل الأصغر يعتبر عنصر أساسي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الدور الذي يلعبه في محاربة الفقر كما توصلت إلى ضعف مساهمة البنوك التجارية في دعم عمليات التمويل الأصغر.

- **هيكل الدراسة:**

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، يشمل كل فصل ثلاث مباحث وذلك للإلمام بجميع جوانب موضوع البحث، يتناول الفصل الأول الأدبيات النظرية حول التمويل الأصغر من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة حول هذا الأخير وأهميته، والصعوبات التي تواجه منح هذا النوع من التمويل والتعريف بمؤسسات التمويل الأصغر والمخاطر التي تواجهه، أما الفصل الثاني فيتناول الأدبيات التطبيقية من خلال دراسة مخاطر التمويل الأصغر في الوكالة الوطنية لتسيير القرض مصغر **ANGEM.**

❖ **صعوبات الدراسة:**

واجهنا عدة صعوبات خلال دراستنا منها:

- قلة المراجع التي تناولت الموضوع؛
- واجهنا صعوبات عدة أثناء دراستنا الميدانية منها صعوبة الحصول على المعلومات من الوكالة؛
- تفشي جائحة كورونا فيروس التي أدت إلى عرقلت سيرورة البحث.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول التمويل الأصغر

تمهيد:

يعتبر التمويل الأصغر عملية شاملة تهدف إلى إيجاد سبل ووسائل تضمن الانتقال من حالة متدهورة اجتماعياً واقتصادياً إلى وضعية أكثر ازدهاراً يسودها التحسن المعيشي للسكان سواء في الحاضر أو المستقبل، حيث يحمل مفهوم التمويل الأصغر تحولات في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية حيث أصبح التمويل الأصغر توجها دوليا لما له من أثر تنموي كبير مع ظهور وتطور مؤسسات التمويل الأصغر وتوجه العديد من المؤسسات إلى إدراج خدمة التمويل الأصغر ضمن استراتيجياتها.

تقدم خدمات التمويل الأصغر مجموعة من المنتجات المالية شبه المصرفية للأشخاص المستبعدين من النظام المالي التقليدي، وهم عادة الأفراد أو العائلات الفقيرة جدا لمساعدتهم في الانخراط بنشاطات منتجة أو لتنمية مشاريعهم الصغيرة والتي من شأنها زيادة دخل الأسر وتوفير فرص عمل وتحسين المعيشة، أين يرى الاقتصاديون أن تطوير مثل هذه المشاريع وتشجيع إقامتها يعتبر منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية، لكن كما هو معروف فإن المخاطرة جزء أصيل من الوساطة المالية، وبما أن مؤسسات التمويل الأصغر معنية بتقديم مجموعة من الخدمات فهي معرضة لمجموعة من المخاطر، ولضمان استمرارية نمو وتطور مؤسسات التمويل الأصغر لابد من تحديد هذه المخاطر وإدارتها بفعالية.

وعلى ضوء هذا سيتم من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة حول التمويل الأصغر والمخاطر التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر وكيفية إدارتها، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر؛

المبحث الثاني: مؤسسات التمويل الأصغر ومنتجاتها؛

المبحث الثالث: مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر وآليات إدارتها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر

من أجل الاستجابة إلى طلبات التمويل من قبل الأفراد ذوي الدخل الضعيف، بدأت بعض الخدمات بالظهور ضمن ما يسمى التمويل الأصغر، فصار التمويل الأصغر ينظر إليه بشكل متزايد باعتباره مكونا من مكونات نظام الاشتمال المالي الأوسع.

المطلب الأول: نشأة التمويل الأصغر وتطوره التاريخي

الفرع الأول: نشأة التمويل الأصغر

لا شك أن فكرة التمويل الأصغر قديمة قدم الإنسان نفسه، لأن هذه الآلية معروفة ومتداولة منذ القدم عند أغلب شعوب العالم بأسماء متعددة وأساليب مختلفة وفقا للعادات والتقاليد والدين، تعود أولى عمليات التمويل الأصغر إلى القرن الخامس عشر في أوروبا، لكن ظلت هذه الممارسات محدودة حتى سنة **1849** حيث تم إنشاء أول مؤسسة مالية تقدم خدمات للتمويل الأصغر عن طريق مؤسسة **friedrich wilhelm raiffeisen** في ألمانيا، والتي كان هدفها توفير خدمات الادخار للطبقة الفقيرة من السكان والذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية البنكية، وبالرغم من قدم فكرة التمويل الأصغر إلا إنه لم يعرف الانتشار والنجاح نظرا للعديد من العراقيل التي كانت تصادفه، حيث إن معظم المؤسسات المالية تعتبره نشاطاً غير مربح وأن المخاطر التي ينطوي عليها كبيرة جدا مقارنة بالخدمات المالية الاعتيادية الموجهة للطبقات الأخرى غير الفقيرة والتي تتوفر على دخل ووضعية اجتماعية أفضل[1].

لقد ظهرت أول تجربة للتمويل الأصغر في بنغلاديش من طرف محمد يونس في سنة **1976** بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد سنة **1974**، فتم إنشاء بنك غرامين الذي قام بتمويل الفقراء وخاصة النساء باعتبارهم مهمشين في المجتمع بالرغم من أهميتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد بلغت نسبة النساء من مجموع التمويلات الممنوحة من طرف هذا البنك نسبة **95 %** وقد أثبتت تجارب تمويل هذا البنك للفقراء على إن الفقراء كانوا موثوقين حيث إنهم يرجعون مبالغ التمويل في أجالها.

ثم شهد التمويل الأصغر الانتشار في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية التي أنشأت بنك القرية، ثم ظهر في بوليفيا عن طريق سول، وفي اندونيسيا من طرف بنك راكيات، وقد قامت كثيرا من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر وحتى في الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، وغيرها من الدول الأخرى[2].

[1] https://www.netotrade.ae/learn/trading-academy/advanced-trading-strategies/what-is-micro-finance, consulte le:09/07/2020

[2] Abdulrahim RAHMAN , Islamic microfinance: a missing component in Islamic banking Kyoto bulletin of Islamic area studies, 1-2 (2007), pp38.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للتمويل الأصغر

شهد العالم صحوة للتمويل الأصغر كوسيلة فعالة في أوساط الفقراء، فقد أقدم الباحث "كيث هارت" على إعداد ورقة بحثية وقدمها في مؤتمر البطالة في المدن الإفريقية الذي عقد في جامعة (**sussex**) البريطانية سنة **1971**، واستخدم أول مرة مصطلح القطاع غير الرسمي وان المرأة تلعب دورا كبيرا في هذا القطاع ثم انشأ بنك براك الذي يعتبر اكبر منظمة غير حكومية في بنغلاديش، ثم أطلق مشروع بنك غرامين في عام **1977** الذي نال صفته المصرفية سنة **1983**، بالإضافة إلى تأسيس العديد من مؤسسات التمويل الصغير المشهورة مثل بنك سول في بوليفيا،وبنك راكيات الاندونيسي وغيرهم من مؤسسات التمويل الأصغر.

في **1995** أسس البنك الولي المجموعة الاستشارية لمعاونة اشد الناس فقرا (**CGAP**) ، وفي شهر فيفري من سنة **1997** عقد في واشنطن قمة التمويل الأصغر هذه القمة أعطت انطباع بأن الكل سيستفيد من التمويل الأصغر، ثم أتت سنة **2005** التي اعتبرت السنة الدولية للتمويل الأصغر حسب إعلان الأمم المتحدة وبعدها في سنة **2006** فاز بنك غرامين ومؤسسة الدكتور محمد يونس البنغالي بجائزة نوبل للسلام وقد أقرت لجنة نوبل في حيثياتها:"السلام الدائم لن يتحقق إلا إذا تمكنت جماعات كبير من السكان من كسر قيد الفقر، والقروض الصغيرة من الوسائل التي تحقق ذلك" وحاليا بنك غرامين مملوك من طرف مقترضيه بنسبة **94%** معظمهم من النساء و **6%** الباقية مملوكة من طرف الدولة البنغالية[1].

أما في الوقت الحاضر فتمارس القروض المصغرة في أكثر من **140** دولة متقدمة ونامية، وتمس أكثر من **100** مليون عميل بالإضافة إلى العديد من الخدمات المصرفية للفقراء في آسيا والمزيد من الأعمال التجارية خصوصا في أمريكا اللاتينية أو حتى الاتحادات الائتمانية في إفريقيا.

المطلب الثاني: ماهية التمويل الأصغر

إن التمويل الأصغر له عدة مسميات منها تمويل المهنيين وتمويل الأسر المنتجة وتمويل صغار المنتجين والتمويل متوسط الأجل وغيرها من المصطلحات، كما أن هنالك رؤى كثيرة تتبناها جهات عديدة كمصارف ومنظمات المجتمع المدني سواء كانت محلية أو أجنبية كالقرض المصغر أو القرض التضامني أو رأس المال الصغير أو السلفيات في مختلف المناسبات.

الفرع الأول: تعريف التمويل الأصغر

لا يوجد اتفاق بين علماء التمويل الأصغر حول تعريف واحد للتمويل الأصغر حتى قيل أنه مصطلح يمكن فهمه ولا يمكن تحديده، وحسب ما تقول مجلة الإيكونوميست[2]:"فإن هذا المفهوم قد يعني أي شيء

[1] عبده سعيد إسماعيل، أدبيات التمويل الأصغر"عرض ونقد"، جامعة الملك عبد العزيز، معهد الاقتصاد الإسلامي، جده، السعودية، **2008**، ص**3-4**.

[2] print edition special reports, a servey of microfinance, what do you know! a beginner's guide to microfinance, the economist magazine, new York, November 2005, p3.

يتراوح ما بين حفنة من الصدقات التي يوزعها رجل دين في قرية وما تقدمه البنوك الحكومية واتحادات الإقراض لعملائها الأقل تأثيرا". لذا فإن هذا المفهوم يختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى بلد وهذا ما يجعل كل تجربة في هذا الميدان جديرة بالدراسة والاهتمام وفيما يلي بعض التعاريف لبعض المنظمات والهيئات العالمية:

- **تعريف المكتب الدولي للعمل BIT**: التمويل الأصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض والضمانات) والتي تتعلق بمبالغ صغيرة (أقل من **€15000**) المخصصة للفئة "المستبعدة" من البنوك التجارية (العاطلين عن العمل، المشاريع الصغيرة، غير النشطة، الأقليات، عمال فقراء، مشاريع جماعية)[1].
- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية OECD**: التمويل الأصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة يستفيد منها الأشخاص المهمشين الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن[2].
- **تعريف الشبكة الأوروبية للتمويل الأصغر EMN**: التمويل الأصغر هو فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأشخاص المستبعدين "الذين تم إقصائهم"، والمبلغ الأقصى للقرض المصغر تم تحديده بقيمة **€25000** حيث تهدف هذه القروض إلى تمويل إنشاء وتطوير مشاريع الاستثمار، وتعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في كثير من الأحيان وليس دائما على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي مولتها، تكاد لا تغطي الضمانات الحقيقية مخاطر العبء على الائتمانات الصغيرة. لذلك، طورت مؤسسات التمويل الأصغر ممارسات مبتكرة للحد من هذه المخاطر والحد من حالات التعثر، مثل القروض التقدمية والقروض الجماعية[3].

من خلال التعاريف السابقة وللإحاطة بتعريف التمويل الأصغر يمكن تعريفه مجموعة الخدمات المالية شبه المصرفية المتنوعة المقدمة للأفراد المهمشين (المستبعدين) الذين يتطلعون إلى بدء مشاريع خاصة وخلق فرص عمل خاصة بهم وليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية أو البنكية إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد قليلي المردودية وكثيري المخاطرة من وجهة نظر المؤسسات الرسمية.

الفرع الثاني: خصائص التمويل الأصغر

يتميز التمويل الأصغر بالخصائص التالية:

- تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل؛
- التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين؛

[1] GUERIN, I, «La micro finance et la création d'entreprises par les chômeurs – la situation dans quelques pays européens et en Amérique du Nord», Université Lyon 2 , Mars 2002.
[2] REIFNER U. et autres «Conditions réglementaires pour l'extension du crédit à but social, Situation française. Synthèse européenne», Paris, EFICEA, 2001, p 26.
[3] European Micro finance Network, Charte du réseau. 2003. http://www.european-microfinance.org.

- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛
- الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر؛
- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية[1]؛
- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية؛
- قرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف؛
- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة[2].

الفرع الثالث: أهمية التمويل الأصغر

يمكن أن نلتمس أهمية التمويل الأصغر في الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة من خلال النقاط التالية[3]:

- يعتبر أداة من الأدوات الهامة في الحد من ظاهرة الفقر، وتكمن فعاليته في التخفي من مشكلات الفقر في الاستراتيجيات الإبداعية، التي يتبناها مثل أساليب القروض بضمان المجموعة وفي تخفيض التكاليف المتعلقة بالمعاملات المالية، وكذلك في أساليب التحديد الجيد للفقراء المستهدفين؛
- تقديم خدمات مالية جوارية تتكيف مع خصوصيات الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي، كانت لها الكثير من الآثار الهامة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأولئك الأفراد؛
- الهيئات والمؤسسات التي قامت بتنفيذ برامج تقديم خدمات التمويل الأصغر، قد حققت من خلال تلك البرامج أرباحا إلى جانب تحقيق أهدافها الاجتماعية؛
- يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين في كثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية بمختلف أشكالها المؤسساتية؛

[1] جوديث براندسما، رفيقة الشوالي، إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، 1998، ص01.

[2] بوهرين فتيحة، دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر(دراسة تجارب رائدة)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد الثاني، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،ديسمبر 2018، ص 149.

[3] المرجع نفسه، ص 150.

- يعمل على تمكين الفقراء على زيادة دخلهم الأسري وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي، وذلك من خلال بدء مشروعات مصغرة وصغيرة مدرة للدخل؛
- يعمل على تحفيز الاقتصاديات المحلية من خلال خلق الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات، خاصة ما يتعلق منها بخدمات التغذية والتعليم والصحة.

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر

لقد جاء تأسيس المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء **CGAP** ضمن المبادرات الكبرى التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الائتمانية للألفية وهي عبارة عن اتحاد من جهات مانحة متعددة مكرسة للنهوض بالتمويل الأصغر يتألف من **31** هيئة تنموية عامة وخاصة تعمل سويا لتوسيع نطاق أصول الفقراء على الخدمات المالية، التي يشار إليها بمصطلح التمويل الأصغر.

وتتصور المجموعة الاستشارية لمجموعة الفقراء علما يتمتع فيه الفقراء في كل مكان بالوصول الدائم للنطاق بالخدمات المالية عن طريق قنوات توصيل متنوعة وهو عالم لا ينظر فيه الفقراء ومنخفضي الدخل في الدول النامية على أنهم مهمشين، بل على أنهم من العملاء المحوريين الشرعيين للأنظمة المالية في بلداتهم وهو ما يعني بمعنى أخر أن هذه الرؤية هي رؤيا لأنظمة مالية شاملة، وهي الطريقة الوحيدة للوصول لأعداد كبيرة من الفقراء ومنخفضي الدخل وفي سعيها للتقدم صوب تحقيق هذه الرؤية، وضعت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء **11** مبدأ من مبادئ التمويل اصغر تقوم على المشاورات و هذه المبادئ هي[1]:

1. **الفقراء لا يحتاجون إلى القروض بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية:** يحتاج الفقراء مثلهم مثل الآخرين إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة بأسعار معقولة، ولا يحتاج الفقراء إلى القروض فقط بل أيضا إلى الادخار والتحويلات النقدية كل حسب أوضاعه.
2. **التمويل الأصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر:** إن الحصول على الخدمات المالية بشكل مستمر يمكن القراء من زيادة الدخل وتكوين الأصول وتخفيض فرص تعرضهم إلى الصدمات الخارجية،كما يجعل من الممكن للأسر الفقيرة الانتقال من مجرد البقاء على قيد الحياة من يوم إلى يوم إلى التخطيط للمستقبل والاستثمار في تحسين تغذيتهم وأوضاعهم وصحة وتعليم أطفالهم.
3. **التمويل الأصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء:** يشكل الفقراء الأغلبية الكبيرة من السكان في معظم الدول النامية، إلا أن العدد الأكبر من القراء مازالوا يفتقرون القدرة على الحصول على الخدمات المالية الأساسية وفي بلدان كثيرة مازال ينظر للتمويل الأصغر على انه قطاع هامشي وعلى انه

[1] المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب تنمية التمويل الأصغر الإسلامي(تحديات والمبادرات) جدة، المملكة العربية السعودية ص14.

بصورة رئيسية اهتمام تنموي للجهات المانحة والحكومات وللمستثمرين ذوي المسؤولية الاجتماعية، غير انه لا يحقق كامل إمكاناته إلا إذا تم إدماجه في النظام المالي العادي القائم في البلد المعني.

4. **الاستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء:** لا يستطيع معظم الفقراء الحصول على الخدمات المالية القوية العاملة على مستوى التجزئة، لا يعتبر إنشاء مؤسسات مالية قابلة للاستمرار غاية[1] في حد ذاته، بل هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى حجم ذي شأن واثر ابعد بكثير لما يمكن أن تموله الهيئات المانحة قابلية الاستمرار هو قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تغطية جميع تكاليفها وهي تجعل من الممكن استمرار عمل مؤسسات التمويل الأصغر واستمرار تقديم الخدمات المالية للفقراء وهذا لان تحقيق الاستمرارية المالية يعني تخفيض تكاليف المعاملات وعرض منتجات وخدمات أفضل تلبي احتياجات البلدان المتعاملة مع المؤسسات المعنية والعثور على طرق جديدة للوصول إلى الفقراء المحرومين من التعامل مع البنوك.

5. **التمويل الأصغر يعني إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة:** أن تمويل الفقراء يتطلب مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها على أساس مستمر، تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التوفير المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى وعندما تتطور هذه المؤسسات وأسواق رأس المال، يقل الاعتماد على تمويل المتبرعين والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية.

6. **لا يقدم التمويل الأصغر الحلول دائما:** فالتمويل الأصغر يعتبر الأداة الأفضل لكل فرد أو في كل الظروف لان الأفراد المعدمين والجياع الذين لا دخل لهم ولا مقدرة عندهم على السداد يحتاجون أنواع أخرى من الدعم قبل أن يكونوا قادرين على استخدام القروض بشكل جيد، ففي الكثير من الأحيان هناك خدمات أخرى تقلل من اثر الفقر بشكل أفضل مثل المنح الصغيرة، التوظيف وبرامج التدريب، أو تحسين البنى التحتية ويجب أن تصاحب هذه الخدمات عمليات التوفير إذا كان ذلك بالإمكان.

7. **إن تحديد سقف لأسعار الفائدة تلحق الضرر بالفقراء:** لأنها تزيد من صعوبة حصولهم على الائتمان، إذ أن تكلفة تقديم عدد كبير من القروض الصغيرة تفوق تكلفة تقديم عدد ضئيل من القروض الكبيرة، لا يستطيع مقدمو القروض متناهية الصغر تغطية تكاليفهم إلا إذا كان بقدورهم فرض فوائد أعلى من المعدل الذي تفرضه البنوك. إن نموهم سيكون محدودا بالعرض الشحيح وغير الأكيد لأموال المتبرعين والحكومات، فعندما تحدد الحكومات أسعار الفائدة تقوم عادة بتحديدها بمستويات متدنية لا تساعد القروض الصغيرة على تغطية تكاليفها، وعليه فانه يجب تجنب مثل هذا التحديد. وفي الوقت ذاته يجب ألا يعمل مقدمو

[1] روبرت بك كريستين، تيموثي ر.لايمان، الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر، المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم التمويل الأصغر والإشراف عليه، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مجموعة البنك الدولي، ط1، USA، جوان 2003،ص10.

القروض متناهية الصغر على فرض فوائد مرتفعة جدا تدفع المقترضين على تغطية تكلفة عدم كفاءة المقرض.

8. **وظيفة الحكومة هي تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة:** تسهم حكومات الدول بدور هام في خلق بيئة مساندة من السياسات تحفز تطوير الخدمات المالية مع حماية مدخرات الفقراء. من ضمن أهم الأمور التي يمكن أن تقوم بها الحكومات من اجل التمويل الأصغر الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتجنب غطاءات أسعار الفائدة والامتناع عن تشويه السوق ببرنامج إقراض مدعوم عالية التأخر في السداد وغير قابلة للاستمرار. يمكن أن تساند الحكومات الخدمات المالية المقدمة للفقراء بتحسين بيئة الأعمال لأصحاب مشروعات العمل الحر وقمع الفساد وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على خدمات البنية التحتية. في الأوضاع خاصة، قد يكون التمويل الحكومي لمؤسسات مالية بالغة الصغر مبررا عند افتقار إلى أنواع أخرى من التمويل.

9. **يجب أن تكمل أموال المتبرعين رأس المال الخاص لا أن تتنافس معه:** حيث يقدم المتبرعون الهبات والقروض ورأس المال للتمويل متناهي الصغر فيجب أن يكون هذا الدعم مؤقتا ويجب أن يستخدم لبناء مقدرة مقدمي القروض متناهية الصغر، وتنمية البنية الأساسية المساندة، مثل مؤسسات التقييم، مجالس الإقراض والمقرة على التدقيق، ولدعم التجربة وفي بعض الأحيان قد تتطلب خدمة الأفراد الذين يصعب الوصول إليهم إلى دعم طويل الأجل من المتبعين ويجب أن يسعى المتبرعون إلى دمج التمويل متناهي الصغر في النظام المالي، وعليهم الاستعانة بخبراء لهم سيرة جيدة من النجاح عند تصميم وتطبيق المشاريع، ويجب أن يحددوا أهداف واضحة للأداء بحيث يجب تحقيقها قبل استمرار التمويل ويجب أن تكون هناك خطة معقولة لكل مشروع بحيث يصل إلى نقطة لا يعد عندها حاجة إلى دعم الممولين.

10. **إن العقبة الرئيسية هنا تتمثل في نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء:** يعتبر التمويل الأصغر من الميادين المتخصصة التي تجمع بين الأعمال المصرفية التي لها أهداف اجتماعية وبين الاحتياجات للقدرات التي يجب بناؤها على جميع المستويات، وبدءا من المؤسسات المالية للهيئات التنظيمية وجهات الإشراف وأنظمة المعلومات لهيئات التنمية الحكومية والهيئات المانحة. يجب أن تركز معظم الاستثمارات في هذا القطاع، سواء العام أو الخاص، على بناء القدرات.

11. **يعمل التمويل الأصغر بشكل أفضل حين يقيس ويفصح عن نتائج أدائه:** إن المعلومات النمطية والدقيقة والخاصة بالأداء تعتبر في غاية الأهمية ويتضمن ذلك كلا من المعلومات المالية (مثل نسبة الفوائد، تسديد القروض واسترداد التكاليف)، والمعلومات الاجتماعية (مثل عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم

ومستوى فقهرهم) كل من المتبرعين المستثمرين، ومشرفي البنوك، والعملاء يحتاجون هذه المعلومات للحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد.[1]

المبحث الثاني: مؤسسات التمويل الأصغر

أصبحت مؤسسة التمويل الأصغر الآن ظاهرة متنامية في جميع أنحاء العالم، برزت كصناعة للخدمات المالية سريعة النمو، وهي بطبيعة مؤسسات توفر خدمات التمويل الأصغر سيتم التعرف في هذا المبحث على هذه المؤسسات وأهم ما يميزها عن المؤسسات المالية والبنكية وتعرف على عملائها والخدمات التي تقدها لهؤلاء العملاء.

المطلب الأول: تعريف مؤسسات التمويل الأصغر

مؤسسة التمويل الأصغر(**MFI**) هي مؤسسة تقدم خدمات التمويل الأصغر، سواء كانت منظمة أو غير منظمة، تقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدمات التأمين والدفع. بالإضافة إلى الوساطة المالية، كما تقدم العديد من مؤسسات التمويل الأصغر خدمات الوساطة الاجتماعية مثل تكوين المجموعة، وتطوير الثقة بالنفس، والتدريب على المعرفة المالية والقدرات الإدارية بين أعضاء المجموعة، بالإضافة إلى أن بعض مؤسسات التمويل الأصغر تقدم خدمات تطوير المشاريع، مثل التدريب على المهارات والتسويق، والخدمات الاجتماعية، مثل التدريب على معرفة القراءة والكتابة والرعاية الصحية، يمكن أن تكون مؤسسات التمويل الأصغر منظمات غير حكومية، أو تعاونيات ادخار وقروض، أو اتحادات ائتمانية، أو بنوكًا حكومية، أو بنوكًا تجارية، أو مؤسسات مالية غير بنكية.[2]

وتتميز مؤسسات التمويل الأصغر عن باقي المؤسسات المالية والبنكية ب[3]:

- صغر القروض المقدمة لعملائها؛
- المدخرات من العملاء صغيرة جدًا؛
- عدم وجود ضمانات قائمة على الأصول؛
- بساطة العملية؛
- توسيع نطاق الخدمات المصرفية إلى ما وراء الارتقاء الاجتماعي والثقافي للشعب؛
- تطوير علاقة شخصية جيدة بين البنك وعملائه مما يؤدي إلى درجة عالية من الثقة والانفتاح على كلا الطرفين؛

[1] روبرت بك كريستين، مرجع سابق ،ص10.

[2] Ledger wood, Joanna, Microfinance Handbook: An Institutional and Financial Perspective, Sustainable Banking with the Poor, World Bank, 1999, p 1-2.

[3] Oluyombo, O. O. and Olabisi, J, B. Risk Management in Microfinance Institutions, Journal of Applied Economics, 2008, Vol. 1 No. 1.

- تستهدف منتجاتهم وخدماتهم الفقراء وذوي الدخل المنخفض في منطقتهم.

المطلب الثاني: المؤسسات المقدمة لخدمات التمويل والجهات المستفيدة

الفرع الأول: المؤسسات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر

وهي المؤسسات التي تهتم بتقديم الخدمات المالية للعملاء قليلي الدخل للحصول على تلك الخدمات المالية الرسمية التي تحابي فئة الأغنياء على حساب فئة الفقراء، وهناك عدة مؤسسات والتي يمكن تصنيفها حسب عدة معايير والتي نذكر منها:

1. **مؤسسات التمويل الصغير المتخصصة:** تأسست باعتبارها منظمات غير حكومية أو مؤسسات مالية غير بنكية مرخصة رسمية وقد نشأت معظم هذه المؤسسات من "ثورة التمويل الصغير" التي بدأت تكتسب قوة دفع في الثمانينات من القرن العشرينّ، وهي ترتكز على القروض وأساليب فنية ناجحة في منح قروض صغيرة دون ضمانات.
2. **مؤسسات التمويل الصغير التابعة للبنوك التجارية:** عبارة عن برامج أو إدارات متخصصة للقروض الصغيرة بالإضافة إلى عمليات البنك التجاري التقليدية، وهي بالعادة لا تدعم هذا النوع من البرامج إلا إذا كان هناك عنصرا اجتماعيا ملحوظا غالبا وهي تتخذ صورة بنوك تجارية لكنها تستهدف عملاء تحت المستوى الذي تخدمه البنوك التجارية في المعتاد.
3. **التعاونيات المالية:** تشمل هذه الفئة مجموعة متنوعة واسعة النطاق من مؤسسات الادخار والقروض التي يمتلكها أعضاؤها، وتكون صغيرة نسبيا وتركز على المدخرات بصورة اكبر من القروض مثل بنك (كاهاس ميونيسيباليس في بيرو).
4. **البنوك الريفية أو ذات رأس المال المنخفض:** هي هيئات وساطة غير رسمية و مملوكة محليا مثل (البنوك الريفية الاندونيسية)، فبعضها مملوك للأفراد وبعضها مملوك لمجموعات من الحكومات المحلية والإقليمية، وهي ترخص برأسمال مدفوع يبلغ بضع عشرات آلاف من الدولارات.
5. **البنوك الزراعية والائتمانية التابعة للدولة:** تصل إلى القطاعات التي لا تخدمها البنوك التجارية. وهي مملوكة لدولة وضخمة في الغالب، وتركز على القروض أكثر من المدخرات، والحكومة تدعم الخسائر الناتجة في تلك المؤسسات.
6. **بنوك التوفير البريدية:** يتطلب وجودها شبكة واسعة النطاق من مكاتب البريد تغطي المناطق الريفية نظامها يعمل بكفاءة لنقل الوثائق والمعلومات فيما بين المكاتب. وتستفيد بلدان عديدة من البنية الأساسية البريدية لتقديم خدمات مالية، ولا تقدم قروضا في المعتاد إذ تقتصر خدماتها على المدخرات والمدفوعات أو التحويلات.

7. بنوك التوفير غير البريدية: تشمل هذه الفئة كلا من المؤسسات العامة والخاصة، وغالبا ما تكون العامة منها ضخمة الحجم وهي تركز على المدخرات تركيزا كبيرا، وبعضها لديه حافظة للقروض، لكن معظم أموالها توجه إلى قروض استثمارية ضخمة بدلا من قروض صغيرة للأفراد.[1]

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من التمويل الأصغر

إن الجهات المستفيدة من التمويل الأصغر هم "الفقراء النشيطين اقتصاديا" أو الأفراد ذوي الدخل المتدني غير القادرين على دخول مؤسسات التمويل الرسمي[2]، ويجب أن يكون لدى هؤلاء العملاء فرصا اقتصادية ومهارات أعمال حيث انه لا يجب أن تستخدم الأموال التي يستلمونها لأغراض الاستهلاك بل لأغراض منتجة، ولهذا السبب يعتبر أفقر الفقراء أو المحرومون خارج الفئة المستهدفة لمؤسسات التمويل الأصغر، ويبين الشكل (1-1) أن معظم عملاء مؤسسات التمويل متناهي الصغر هم اليوم حول خط الفقر. أما خدمات التمويل الأصغر فهي لا تناسب المحرومين حيث يتم استهدافهم بشكل أفضل من قبل برامج اجتماعية أخرى تعمل على تهيئة أوضاعهم المعيشية وتحسين ظروف سكنه ليكون جاهزا للحصول على قرض من مؤسسات التمويل الأصغر يستطيع من خلاله أن يكون منتجا ونشط اقتصاديا.

الشكل (1-1):العملاء المستهدفون لمؤسسات التمويل الأصغر.

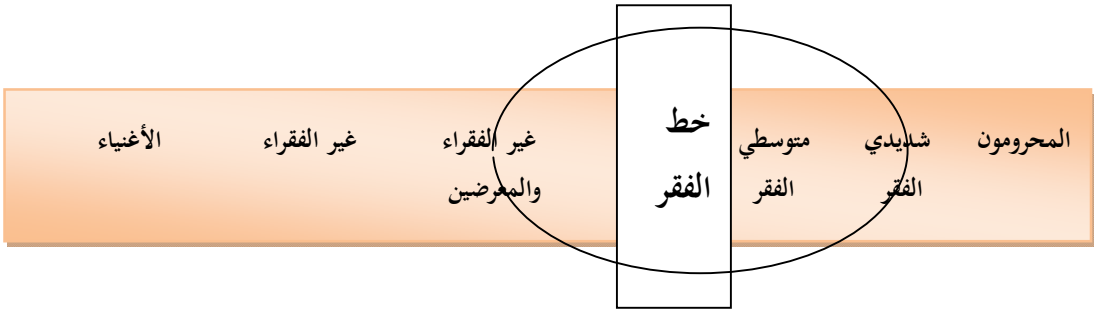

المصدر: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء **CGAP**.

تركز معظم البرامج على النساء وتستخدم أساس التوفير والإقراض الجماعي، فقد تم إثبات أن ذلك الخيار جيد بشكل عام ألا انه يفضل عدم الالتزام بالقاعدة العامة، فكل واحدة من المنهجيات المختلفة إضافة

[1] بوهرين فتيحة، مرجع سابق، ص 150-151.

[2] Otero, Mari a and Eli sabeth, Rhyne. Microfinance through the next decade", Study prepared upon request of International Summit of Micro credit, 2006, p 31.

إلى نقاط ضعفها وقوتها، يجب أن تلاءم البيئة المحلية: فالذي نجح في بيئة ريفية في جنوب شرق أسيا وقد يؤدي إلى نتائج ضعيفة في بيئة مدنية في الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا[1].

ولكن لماذا كانت هذه الفئة المستهدفة ومازالت تحصل على خدمات سيئة؟ أن الإجابة بأن الفقراء لا يعتبرون عملاء مناسبين لمثل هذه الخدمات قد ثبت خطؤها، فهم بحاجة إلى القروض من أجل بدء وتشغيل مشاريعهم، خدمات توفير لتجنب الأشكال الخطرة الأخرى لتخزين أموالهم وإلى تأمين لحمايتهم من المخاطر. وأن أسباب وجود فجوة كبيرة بين عرض وطلب خدمات التمويل الأصغر كثيرة، إلا انه يجب التركيز بشكل خاص على فشل البرامج الحكومية الكثيرة، قوانين تحديد سقف للفوائد على القروض بدلا من حماية الفقراء يقلل من عرض القروض متناهية الصغر والصعوبات التي تواجهها البنوك التجارية لدخول مجال التمويل متناهي الصغر، غير إن هذا السلوك قد بدا بالتغير، فقد لجأت الكثير من الحكومات إلى التوقف عن المنح المباشر لخدمات التمويل الأصغر إضافة إلى الكثير من البنوك التجارية دخلت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى هذا المجال الآخذ بالنمو.[2]

المطلب الثاني: منتجات مؤسسات التمويل الأصغر

تشكل القروض وبشكل متزايد التوفير، الخدمات الرئيسية التي تقدمها مؤسسات التمويل متناهي الصغر ومع نمو هذا القطاع، تم إضافة خدمات جديدة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر مثل التأمين وتحويل الأموال وقد تقدم هذه المؤسسات أحيانا خدمات غير مالية:كالتدريب والاستشارات. لهذا سوف يخصص هذا المطلب لتحليل الصفات الرئيسية لهذه الخدمات والتي تتمثل فيما يلي[3]:

الفرع الأول: القروض

إن نجاح العديد من مؤسسات التمويل الأصغر يمكن تحديده بمقدرتها على دمج الممارسات الناجحة لمؤسسات القطاع غير الرسمي ضمن مؤسسات القطاع الرسمي. وتشمل تلك الممارسات كل من المرونة، سرعة الولوج إلى الأموال، والشروط الواضحة والسهلة. لذا فالنجاح غير العادي للتمويل متناهي الصغر يعود إلى المقدرة على نقل بعض هذه الصفات من الممولين إلى مؤسسات التمويل الرسمية مع تخفيض نسب الفوائد المطبقة. تبقى نسبة الفوائد هذه أعلى من تلك التي تفرض على قروض البنوك التقليدية بسبب ارتفاع تكلفة إدارة عدد كبير من القروض الصغيرة بدلا من عدد قليل من قروض اكبر حجما ومع ذلك، فالمهم هو فتح

[1] Marilyn S. Manalo." Microfinance Institutions' Response in Conflict Environments: Eritrea – Savings and Micro Credit Program West Bank and Gaza Palestine for Credit and Development Haiti – Micro Credit National , S.A. Africa Region Working Paper Series, 2003, No. p 54.

[2] ماركو اليا، فادي قطان، التمويل متناهي الصغر، نصوص وحالات دراسية، جامعة تورينو، ايطاليا، 2006، ص 10.

[3] المرجع نفسه، ص33.

المجال للولوج إلى القروض أمام أولئك الذين قد يتم استثناؤهم من نظام التمويل الرسمي وبنسب فوائد أقل بكثير مقارنة مع تلك التي يفرضها المنافسون في هذا القطاع وهم الممولون.

ندرج أدناه الصفات المحددة التي على مؤسسات التمويل الأصغر الالتزام بها من اجل تقديم الخدمات القيمة إلى عملائها والتي يحرص مقدمي التمويل على تطبيقها بشكل جيد مما يعطيهم قدرة تنافسية، فإذا استطاعت هذه المؤسسات إدخالها ضمن خدماتها المالية، فقد استطاعت بنجاح نقل هذه القدرة التنافسية.

الولوج السريع: تعتبر الموافقة السريعة على التمويل والصرف السريع لقيمته مسألة أساسية للعملاء وهي في الغالب السبب الرئيسي الذي يدفع الناس إلى التعامل مع الممولون حتى بفوائد عالية جدا.

شروط واضحة، سهلة ومرنة: من المهم تقديم خدمة التمويل الأصغر بشروط ملائمة للعملاء. فمن الضروري إبقاء تكاليف الصفقات، التي تشمل تكاليف المواصلات التنقل لتسديد الأقساط أو الحصول على الأموال أو تكلفة الابتعاد عن العمل، منخفضة خلال فترة حياة التمويل. وعلى مؤسسات التمويل الأصغر مراقبة دخل العملاء مع بعض الصبر والتحمل حيث أن وضع قيود على إمكاني استخدام الأموال قد لا يعطي لمالك المشروع متناهي الصغر المرونة في استخدام الأموال المستلمة وبالتالي المشروع الصغير.

الخدمات الدائمة: يجب تقديم خدمات التمويل بشكل مستمر وليس لفترة محددة فقط، لأن عدم توفر هذه الصفة تعتبر نقطة الضعف الأساسية لكثير من المشاريع والتي على الرغم من فعاليتها لا تضع نصب عينيها هدف تقديم الخدمات المالية بشكل دائم ومستمر.

الضمانات البديلة وبدائل الضمانات: يفتقر الفقراء عادة إلى الضمانات التقليدية، فمن أجل تجاوز هذه العقبة تستخدم العديد من مؤسسات التمويل متناهي الصغر أنواع أخرى من الضمانات المعروفة باسم الضمانات البديلة وبدائل الضمانات (الممتلكات الشخصية مثل الآلات والمجوهرات والتي لا تقبل بها البنوك التقليدية كضمانات).[1]

كما سنتطرق لأنواع القروض التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر:

1. قروض فردية:

تقدم هذه القروض لتلبية احتياجات المقترض، وذلك للإنفاق على مشروعه الصغير؛ وتقدم مرة واحدة وبشكل غير مكرر على اعتبار أن المقترض قادر على الاكتفاء الذاتي من أول قرض؛ وكذلك أنه قادر على إنشاء المشروع وتشغيله وتحقيق فائض يسدد من خلاله القرض وفوائده مع فائض آخر يمثل ربح يستطيع الإنفاق منه على نفسه وعلى أسرته مع استمرار المشروع في العمل.

2. قروض فردية متدرجة:

[1] ماركو اليا، مرجع سابق، ص 34.

تشبه القروض الفردية إلا انه في هذا يمكن منح القروض أكثر من مرة حينما يثبت قادر على سداد القروض السابقة، وفي هذه الحالة حيث إن الثقة في العميل زادت، فانه يمكن زيادة قيمة القرض التالي وتتزايد القروض التالية بالتدرج.

3. القروض الجماعية:

تقدم هذه الخدمة إلى مجموعة صغيرة من الأفراد (من 5 إلى 10 أفراد) وذلك لتمويل مشروعاتهم الفردية، ويمنح القرض الجماعي لأعضاء المجموعة بكفالة المجموعة كلها، أي أن المجموعة ضامنة لأي فرد فيها على السداد، وتقوم المجموعة بالسداد عنه. لقد أثبتت هذه الطريقة أن ضغط مجموعة الأفراد على الفرد المتقاعس على السداد هو ضغط اجتماعي له تأثير على سداد الفرد لنصيبه من القرض الجماعي، كما تلعب المجموعة دور الناصح والمساعد للفرد في النواحي الفنية والتسويقية والإدارية للمشروع.[1]

الفرع الثاني: المدخرات

تعرض مؤسسات التمويل متناهي الصغر عادة نوعين من حسابات التوفير: الطوعي والإلزامي. أما المدخرات الطوعية فهي تقابل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية التقليدية، بينما المدخرات الإلزامية فهي تخدم كضمانات للتمويل.

قدم **الجيل الأول** من مؤسسات التمويل متناهي الصغر القروض إلى العملاء اعتقاد منهم أنها الخدمة الوحيدة التي احتاجها العملاء وقد أثبت أن هذا الافتراض هو افتراض خاطئ وأن الخدمات المالية الإضافية الأكثر أهمية والتي يحتاجها الفقراء هي خدمات التوفير. إن القروض التي تهدف إلى بدء المشاريع الصغيرة لها أهميتها فقط عند أولئك اللذين تتوفر لديهم الفرص الاقتصادية والمهارات الإدارية، بينما هناك عدد كبير من الناس يحتاجون التوفير بدلا من اقتناء الأصول الأكثر خطورة أو إبقاء النقود في المنزل.

يلخص الجدول أدناه الأشكال الرئيسية من المدخرات غير الرسمية وما يقابلها من الخدمات المالية، حيث لهذه المدخرات سيئاتها من أهمها: نقص الأمان، عدم إعطاء أي عائد مثل الفوائد غير أن اقتناء الذهب، الأرض أو الأصول الأخرى قد يوفر الحماية في فترات التضخم المرتفع كما هو الحال في كثير من الدول النامية لذا تعتبر الحسابات الجارية خدمات توفير مرنة بدون حد أدنى للرصيد، إلا أنها لا تدفع الفوائد أو تدفع مبالغ ضئيلة جدا أما حسابات الودائع فعادة ما تقدم نسبة فائدة أعلى غير أنه على العملاء إبقاء أموالهم مربوطة في الحساب لفترة زمنية محدودة.[2]

[1] عبد الوهاب لطفي، أساسيات التمويل الأصغر،ملتقى دولي في مصر،يومي 25-26 أفريل 2013.

[2] ماركو اليا، مرجع سابق، ص35-36.

جدول(1-1): المدخرات غير الرسمية وما يقابلها من الأدوات المالية.

أسباب التوفير	أشكال التوفير غير الرسمي	الأدوات المالية
– الطوارئ	– النقود؛ – المجوهرات(غالبا الذهب)	– حسابات جارية.
– الاستثمار طويل الأجل؛ – الأرض، المنزل، أصول ثابتة أخرى.	– النقود، المجوهرات، الحيوانات، أصول منقولة؛ – جمعيات التوفير والإقراض.	– حسابات الودائع لأجل (أجل أطول وفوائد أعلى)؛ – حسابات جارية.
– المصاريف الاجتماعية والدينية (الأعراس، الحج، مصاريف الدفن)	– النقود والمجوهرات، الحيوانات، أصول منقولة؛ – جمعيات التوفير والإقراض.	– حسابات الودائع لأجل (أجل أطول وفوائد أعلى)؛ حسابات جارية.
– التقاعد.	– المجوهرات (الذهب غالبا)؛ – الأرض والحيوانات.	– حسابات الودائع لأجل (أجل أطول وفوائد أعلى).

المصدر:ماركو اليا، مرجع سابق، ص 36.

فيجب على مؤسسات التمويل الصغير تقديم مجموعة كاملة من حسابات الودائع قصيرة ومتوسطة الأجل إضافة إلى عدد أكبر من الحسابات الجارية، وذلك من أجل مقابلة الحاجات المتنوعة من السيولة ونسب العائد على أموال العملاء، حيث تجذب المدخرات عملاء أكثر من التمويل لوحده، كما وتشكل مصدرا هاما للأموال لدى مؤسسات التمويل متناهي الصغر ويعود ذلك إلى توفير البنية التحتية اللازمة لجمع المدخرات (مثل الفروع، الموظفون المدربون والعلاقات مع العملاء).

إذن لو تم تطبيق خدمات الودائع بشكل ناجح، هذا ما يساعد على بلوغ المقدرة المالية وكذا على الاستمرار، فتقديم تسهيلات الادخار يخدم حاجات العميل بشكل أفضل، ويخفض تكلفة رأس المال ويسمح لمؤسسات التمويل متناهي الصغر تجميع الموارد بغرض التوسع.

إن التحدي الأساسي أمام هذه المؤسسات عند تقديم هذه الخدمات يكمن في إعادة صياغة وتحويل ثقافتها ويعتبر إشراك الحكومات ذات أهمية موازية في التشريع والإشراف على المؤسسات التي تأخذ ودائع الجمهور.

وبما أن تجميع المدخرات عادة ما يكون ممنوعا في المؤسسات غير الحكومية أو في مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي لم تحصل على ترخيص خاص بذلك، الأمر الذي يعتبر متطلبا من كافة المؤسسات المالية لحماية المودعين في حالة تخلف المؤسسة وتزداد أهميته لدى الفقراء غير القادرين على خسارة أموالهم، ومن أجل معالجة هذه المشكلة وتجاوز متطلبات الحصول على ترخيص خاص، تقوم العديد من مؤسسات التمويل

متناهي الصغر بتقديم خدمات التوفير بطريقة غير مباشرة عن طريق الشراكة مع مؤسسات مرخصة لجمع المدخرات، تكون المؤسسات في الغالب بنوكا.[1]

الفرع الثالث: التأمين متناهي الصغر

إن أصحاب المشاريع الصغيرة ذوي الدخل المتدني، مثلهم مثل غيرهم معرضون للمخاطر مثل المرض، الإصابة، السرقة، الوفاة، الحوادث والفيضانات. لذلك تكون الخدمات المالية المخصصة لتقليل أثر تلك المخاطر ذات قيمة عالية بالنسبة لهم، ويعتبر التأمين من الخدمات المالية التي بدأت بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر بإضافتها إلى محفظتها للاستجابة إلى حاجة هؤلاء للحماية.

إن تقديم خدمات التوفير وخدمات التأمين إضافة إلى القروض يجعل مؤسسات التمويل متناهي الصغر مؤسسات خدمات مالية كاملة تقدم تمويلا متناهي الصغر، أي تقدم مجموعة كاملة من الخدمات المالية إلى ذوي الدخل المنخفض.

تحتاج مؤسسات التمويل متناهي الصغر من أجل تقديم خدمات التأمين إلى ترخيص خاص وإن متطلبات الحصول على مثل هذا الترخيص تكون عادة صعبة، فالحكومات تسيطر على شركات التأمين للأسباب ذاتها التي تدفعها للسيطرة على النجاعة المالية للمؤسسات التي تجمع المدخرات، ألا وهي حماية العملاء وثبات النظام واستمراره. وبما أن أغلبية مؤسسات التمويل الأصغر لا تلبي هذه الشروط، فإنها تلجأ إلى بديل عن تقديم الخدمة مباشرة إلى العملاء. والطريقة الأكثر شيوعا هي الشراكة مع شركة تأمين قائمة، فشركات التأمين قد لا تقدم خدماتها مباشرة للفقراء لافتقارها الخبرة في هذا القطاع. وهنا تتدخل مؤسسات التمويل متناهي الصغر لجسر الهوة بحيث تعمل كوسيط بين شركة التامين والعملاء.

الفرع الرابع: تحويل الأموال

تعتبر هذه خدمة مالية حساسة أخرى، فتحويل الأموال من المهاجرين إلى أقاربهم هو عمل اخذ في النمو السريع وعادة ما تتم إرادته عن طريق ترتيبات غير رسمية وبتكاليف ومخاطر عالية. حيث يمكن تقديم هذه الخدمة مباشرة أو عن طريق الشراكة مع شركات تحويل الأموال، وذلك يعتمد على التشريعات المحلية من جهة، والتكلفة من جهة أخرى، ولذا تتمتع مؤسسات التمويل متناهي الصغر بميزة تنافسية بسبب علاقتها مع عملائها إضافة إلى إمكانية ربط هذه الخدمة بالخدمات الأخرى المقدمة. كما ويمكن اخذ هذه التحويلات بعين الاعتبار عند احتساب مقدرة العميل على تسديد المبالغ المقترضة، فهناك إمكانية ربط هذه الدفعات مع القروض عندما لا تستخدم تلك التحويلات في الاستهلاك بل تستخدم لأغراض الإنتاج عن طريق دمج مصادر الأموال المختلفة.[2]

[1] ماركو اليا مرجع سابق، 36.

[2] ماركو اليا مرجع سابق،36.

الفرع الخامس: التدريب على المهارات والتوجيه والرصد المنتظم

بالإضافة إلى خدمات الإقراض والتوفير والادخار، تقدم مؤسسات التمويل الأصغر أحيانا خدمات غير مالية: كالتدريب والاستشارات والرصد المنتظم الذي يجربه موظفو هذه المؤسسات بأنفسهم، والتي تعبر على نفس القدر من الأهمية، حيث يقوم الموظفون بإجراء زيارات أسبوعية للأسر المعيشية المشاركة ويتم في هذه الزيارات رصد التقدم المحرز وحل المشكلات، والأهم من ذلك أنهم يقيمون علاقات قوية مع المشاركين ويكونون بمثابة مرشدين لهم مقدمين تدريبا غير رسمي لمدة تتراوح من **18** إلى **24** شهرا. كما يتحقق الموظفون من وجود المشاركين على المسار الصحيح إلى تحقيق أهدافهم، ويقدمون لهم الإرشادات في هذا الصدد.

وكثيرا ما يقومون بتقديم المشورة حول تخطيط الأعمال، وتقديم الدعم الاجتماعي، وتعزيز الرعاية الصحية والتغذية وتشجيع التغييرات السلوكية الإيجابية، حيث تعد أكثر أنواع التدريب فاعلية تلك التي تتميز بالطابع العملي وقصر المدة والتي لم يتم تبادل الخبرة فيها على نحو مباشر. ولكن يجب أن يتمتع هؤلاء الموظفون بمزيج من المهارات والميزات بداية من الخبرة النفسية في السبل النوعية لكسب الرزق إلى مهارات حسن الاستماع والتعاطف مع المشاركين.[1]

المبحث الثالث: مخاطر وإدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر

مثل أي مؤسسة مالية أو بنكية، فإن مؤسسات التمويل الأصغر معرضون أيضًا لبعض المخاطر الخاصة. على الرغم من أن أسماء المخاطر الخاصة بهم قد تبدو هي نفسها مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. ومع ذلك، فقد أثرت هذه المخاطر على مؤسسة التمويل الأصغر بطرق مختلفة، ويتم إدارة هذه المخاطر بطرق مختلفة من اجل ضمان استمرارية و نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها وسيتم التعرف في هذا المبحث عن المخاطر وكيفية إدارتها بالإضافة تحديات إضافية تواجهها مؤسسات التمويل الأصغر.

المطلب الأول: مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر

في هذا المطلب سيتم التعريف والتعرف بأهم المخاطر التي قد تواجه مؤسسات التمويل الأصغر وكذا التطرق لنقاط تبين عوامل الخطر في هذه الأخيرة كما سيتم إشارة إلى قياس المخاطر وما إذا كانت قياس المخاطر في مؤسسات التمويل الأصغر مشابه لقياس المخاطر في المؤسسات المالية الأخرى.

الفرع الأول: تعريف مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر

- **تعريف المخاطر**: يُعرِّف فان هورن (**1983**) المخاطر على أنها احتمالية انحراف العائد الفعلي عما كان متوقعًا[2]، ويمكن تعريف المخاطر على أنها "التهديد أو الاحتمال بأن أي إجراء أو حدث سيؤثر

[1] سيد محمد هاشمي، أودي دي مونتسكيو، الوصول إلى الفئات الأشد فقرا من خلال شبكات الأمان وسبل كسب العيش وخدمات التمويل الأصغر: الدروس المستفاد منها من نموذج التخرج من الفقر، مذكرة مناقشة مركزة رقم 69 للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، واشنطن، مارس 2011، ص05.

[2] Van Horne, C. James Financial Management and Policy (6 ed). India: Prentice Hall of India Private Limited, 1983.

بشكل سلبي أو مفيد على قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها". عادة ما تكون المخاطر عبارة عن نقاط ضعف موجودة في أنظمتنا وعملياتنا ومنشآتنا، وجودها يخلق عواقب مالية محتملة. سواء كانت المخاطر داخلية أو خارجية للمؤسسة، مما يجعل التحكم فيها ممكنًا أو مستحيلًا. كما أن هناك مواقف تتطلب المخاطرة من أجل تحقيق أهداف جديرة وذات مغزى.[1]

- **تعريف مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر**: يمكن تعريف المخاطر في مؤسسات التمويل الأصغر "احتمال حدوث أحداث معينة بسبب أنشطتنا التشغيلية التي قد تؤثر سلبًا على تحقيق الأهداف والغايات التنظيمية. تشير المخاطرة إلى عدم اليقين وعدم اليقين بشأن المستقبل، ومن ثم فإنه يعني ضمناً أن كل نشاط يتم الاضطلاع به في الوقت الحاضر مع وجود آثار مستقبلية له عنصر من عدم اليقين وبالتالي المخاطر. لذلك فإن كل نشاط يتم القيام به داخل مؤسسة التمويل الأصغر ينطوي على عنصر المخاطرة، على سبيل المثال يخاطر موظفو القروض عن طريق إقراض المال للأشخاص الذين ليس لديهم تاريخ ائتماني، وبدون سجلات تجارية وغالبًا بدون ضمان.[2]

الفرع الثاني:عوامل الخطر في مؤسسات التمويل الأصغر

تسببت العوامل التالية في مخاطر مختلفة لمؤسسات التمويل الأصغر مقارنة بالمؤسسات الأخرى:

- تستهدف خدمات ومنتجات مؤسسات التمويل الأصغر الفقراء وذوي الدخل المنخفض في المجتمع؛
- لا يمتلك معظم عملاء مؤسسة التمويل الأصغر الأصول المادية (منزل، أرض، سيارات، مصنع والآلات) والأصول المالية (شهادات الأسهم والسندات والأسهم والسندات) للرهن كضمان للقروض والسلف المحصلة؛
- لا يوجد إطار تنظيمي ورقابي داعم من جانب بعض الحكومات مما يؤدي إلى تحديات مادية واقتصادية لمؤسسات التمويل الأصغر؛
- حيثما يوجد إطار تنظيمي، تكون خصوصية أعمال التمويل الأصغر في معظم الحالات لا تؤخذ بعين الاعتبار، يتم تنظيم مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك الأخرى بموجب نفس السياسة؛
- يهيمن المانحون على هيكل ملكية مؤسسات التمويل الأصغر في العديد من البلدان بدلاً من المستثمرين من القطاع الخاص كملاك لمؤسسة التمويل الأصغر[3].

[1] CSIR STEPRI HALL (ACCRA), Risk Management Training Programme for Money Lenders, MOFEP/RAFIP CAPACITY BUILDING FUND, May 27 to 28, 2014, p1.
[2] CSIR STEPRI HALL (ACCRA), OP, cit, p1.
[3] Oluyombo, O. O. and Olabisi, OP, cit, p 7.

الفرع الثالث: أنواع مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر

حدد كل من **Berenbach and Churchill**[1] و **Ledgerwood**[2] أربع مجالات رئيسية لمخاطر مؤسسات التمويل الأصغر كما يلي: مخاطر المحفظة، مخاطر الملكية والحوكمة، مخاطر الإدارة، مخاطر الصناعة الجديدة، ورأى **Adewunmi**[3] أن أهم المخاطر هيا: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر التشغيل أما في بحثنا هذا فقد قسمنا المخاطر إلى ثلاث مخاطر أساسية والجدول الموالي يبين كيف تم تقسيمها:

الجدول(1-2): أنواع مخاطر التمويل الأصغر

المخاطر المالية	المخاطر التشغيلية	المخاطر الإستراتيجية
▪ **مخاطر الائتمان:** – مخاطر المعاملات؛ – مخاطر المحفظة. ▪ **مخاطر السيولة.** ▪ **مخاطر السوق:** – مخاطر أسعار الفائدة؛ – مخاطر أسعار الصرف الأجنبية؛ – مخاطر المحفظة الاستثمارية.	▪ **مخاطر المعاملات:** – مخاطر الموارد البشرية؛ – مخاطر البيئة المادية. – مخاطر التكنولوجيا وإدارة المعلومات. ▪ **مخاطر الاحتيال.**	▪ **مخاطر الحوكمة.** ▪ **مخاطر السمعة.** ▪ **مخاطر بيئة الأعمال الخارجية.** ▪ **مخاطر التنظيمية والقانونية.**

المصدر: من إعداد الطالبتان.

1. **المخاطر المالية:** تعمل مؤسسة التمويل الأصغر في الوساطة المالية التي تنطوي على تعبئة المدخرات، وتأمين تسهيلات القروض وحقوق الملكية من المساهمين من جهة، وتقديمها كقروض للعملاء بالإضافة إلى السعي لتحقيق أهداف تجارية أخرى. تضع الوساطة المالية مستويات عالية من عدم اليقين على جانبي المعادلة حتى مع استخدام المطلوبات المالية (بما في ذلك المدخرات والقروض وأموال المساهمين) لتوليد الأصول المالية (القروض والاستثمارات) مع توقع أن الأصول المالية ستدر أرباحًا كافية دفع تكلفة المطلوبات المالية والتزامات التقاعد في نهاية المطاف عند الحاجة.[4] وبالتالي، المخاطر المالية التي يجب على مؤسسة التمويل الأصغر التركيز عليها هي:

- **مخاطر الائتمان:** مخاطر الائتمان، وهي أكثر المخاطر التي يتم التعامل معها بشكل متكرر بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر، هي مخاطر الأرباح أو رأس المال بسبب تأخر المقترضين عن سداد التزامات

[1] Berenbach, Shari and Churchill, Regulation and Supervision of Microfinance Institutions: Experience from Latin America, Asia and Africa. Occasional Paper 1, Craig 1997.
[2] Ledger wood, OP, cit.
[3] Adewunmi, Wole Perspective of Risk Management. The Journal of Banking and Finance, 2005 Vol. 7, No. 2
[4] CSIR STEPRI HALL (ACCRA), OP , cit, p 2.

القروض وعدم دفعهم. تشمل مخاطر الائتمان كلاً من خسارة الدخل الناتجة عن عدم قدرة مؤسسة التمويل الأصغر على تحصيل أرباح الفوائد المتوقعة وكذلك خسارة المبدأ الناتج عن التخلف عن سداد القروض.[1] تشمل مخاطر الائتمان كلا من:

- **مخاطر المعاملات**: تشير مخاطر المعاملات إلى المخاطر في معاملات القروض الفردية. وهذا ينطوي على مخاطر عدم سداد القرض بسبب عدم قدرة مؤسسة التمويل الأصغر على فحص عملاء القرض بشكل مناسب والقضايا المتعلقة بطلب القرض ومعالجته ومراقبته وسداده.
- **مخاطر المحفظة**: تشير مخاطر المحفظة إلى المخاطر الكامنة في محفظة القروض الإجمالية. يتعلق ذلك بتطوير وخدمة العملاء بمنتجات قروض مناسبة لهم – على سبيل المثال حجم القرض ومدة القرض ومدة التأجيل وتواتر السداد.

- **مخاطر السيولة**: مخاطر السيولة هي احتمال عدم قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على الوفاء بالتزاماتها النقدية الحالية وعدم قدرة الإدارة على توقع التغيرات في مصادر التمويل والاحتياجات النقدية والتخطيط لها بشكل مناسب. من المهم ملاحظة أن مخاطر السيولة لمؤسسة التمويل الأصغر تتجاوز غياب التمويل الكافي للوفاء بالالتزامات النقدية الحالية لتشمل توافر التمويل لتلبية احتياجات النمو والتوسع. يؤدي هذا إلى تأثير سلبي على نمو المالكين والعملاء ومصالح أصحاب المصلحة الآخرين. يمكن أن تؤثر مخاطر السيولة بشكل خطير على قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تلبية سحوبات مدخرات العملاء، وتلبية جداول صرف القروض، وتسديد الأموال التي تم الحصول عليها من أجل الإقراض من بين أمور أخرى.[2]
- **مخاطر الأسواق**: تتضمن مخاطر السوق مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر محفظة الاستثمار:

- **مخاطر أسعار الفائدة**: تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال حدوث تغيير في قيمة الأصول والخصوم استجابة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. تُعرف مخاطر أسعار الفائدة أيضًا باسم مخاطر إدارة الأصول والخصوم، حيث تقوم المؤسسات المالية بمطابقة جداول الاستحقاق وملفات تعريف مخاطر مصادر التمويل (الخصوم) مع شروط القروض التي تمولها (الأصول). نتجت أزمة المدخرات والقروض في الثمانينيات في الولايات المتحدة إلى حد كبير عن عدم تطابق الأصول والخصوم. قامت مؤسسات الادخار والقروض بتمويل نفسها بشكل أساسي من خلال الودائع قصيرة الأجل بينما كانت تستثمر في الرهون العقارية طويلة الأجل ومعدلات الفائدة الثابتة، عندما ارتفعت تكلفة التمويل قصير الأجل بسرعة،

[1] Dr, Dirk Stein wand, Micro Finance Network, A Risk Management Framework for Microfinance Institutions, Washington, D.C, July 2000, p 11.
[2] CSIR STEPRI HALL (ACCRA), OP, cit, p 3.

لم تكن مؤسسات الادخار والقروض قادرة على إعادة هيكلة قاعدة أصولها بالسرعة الكافية لتجنب الخسائر الكبيرة.

في مؤسسات التمويل الأصغر، تحدث أكبر مخاطر أسعار الفائدة عندما ترتفع تكلفة الأموال بشكل أسرع مما تستطيع المؤسسة تعديل معدلات الإقراض لديها أو ترغب في ذلك. قد تتجاوز تكلفة الأموال أحيانًا الفائدة المكتسبة على القروض والاستثمارات، مما يؤدي إلى خسارة مؤسسة التمويل الأصغر. يمكن أن تؤثر تغييرات أسعار الفائدة أيضًا على دخل الرسوم، نظرًا لأن معظم دخل الرسوم يرتبط بمنتجات القروض الحساسة لسعر الفائدة. تعتبر إدارة مخاطر أسعار الفائدة أكثر أهمية بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم قروضًا طويلة الأجل وتعتمد على أسواق رأس المال للحصول على نسبة كبيرة من أموالها. في معظم البيئات ، تميل أسعار الفائدة المدفوعة للمدخرين إلى التحرك بشكل أبطأ. كما أن مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في الاقتصاديات التضخمية تواجه مشكلات إضافية في إدارة الأصول والخصوم.[1]

- **مخاطر صرف العملة الأجنبية:** إن مخاطر صرف العملة الأجنبية هي احتمالية خسارة الأرباح أو رأس المال الناتجة عن التقلبات في قيمة العملة، في معظم الأحيان تواجه مؤسسات التمويل الأصغر مخاطر صرف العملة الأجنبية عندما تقوم بالاقتراض أو استقبال مبالغ التوفير بعملة معينة وتقديم القروض بعملة أخرى. على سبيل المثال إن مؤسسات التمويل الأصغر التي تسمح بفتح حسابات توفير بالدولار الأمريكي وتقدم تمويل بالعملة المحلية تعرض نفسها للخسارة المالية في حال انخفضت قيمة العملة المحلية مقابل الدولار.
- **مخاطر المحفظة الاستثمارية:** بالنسبة لبعض مؤسسات التمويل الأصغر لديها نسبة كبيرة من الموجودات–الأصول –الثلث– على شكل سيولة واستثمارات بدلا من القروض. إن محفظة الاستثمار تمثل مصدر التمويل الاحتياطي للنفقات التشغيلية للقروض المستقبلية أو لأي استثمارات أخرى منتجة وبإمكان هذه المحفظة أيضا أن تكون حالة مؤقتة، أما مخاطر محفظة الاستثمار فتشير بشكل عام إلى القرارات حول الاستثمار طويل الأجل بدلا من القرارات المرتبطة بإدارة النقد أو السيولة قصيرة الأجل.[2]

2. **المخاطر التشغيلية:** تنشأ المخاطر التشغيلية من الأنشطة التشغيلية مثل الخطأ البشري أو خطأ الكمبيوتر في تسليم المنتجات والخدمات اليومية. هناك تعريفات مختلفة للمخاطر التشغيلية. على سبيل المثال، تحدد لجنة بازل المخاطر التشغيلية على أنها: "مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو من الأحداث الخارجية". وبالتالي، فإن مخاطر التشغيل تتجاوز جميع أقسام ومنتجات وخدمات مؤسسات التمويل الأصغر. وتشمل هذه المخاطر احتمال عدم كفاية التكنولوجيا ونظم

[1] Dr. Dirk Stein wand, Micro finance Network, OP, cit, p 13.

[2] دليل الحوكمة المؤسساتية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، جرامين–جميل، ص 34.

المعلومات، والمشاكل التشغيلية (غياب وعدم كفاية السياسات والإجراءات)، وعدم كفاية أو عدم كفاءة الموارد البشرية، أو انتهاكات النزاهة (أي. الاحتيال) سيؤدي إلى خسائر غير متوقعة. فيما يلي عرض للعوامل الرئيسية للمخاطر التشغيلية:

- **مخاطر المعاملات**: توجد مخاطر المعاملات في جميع المنتجات والخدمات. إنها مخاطرة تنشأ على أساس يومي في مؤسسة التمويل الأصغر أثناء معالجة المعاملات. تعتبر مخاطر المعاملات عالية بشكل خاص بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر التي تتعامل مع حجم كبير من المعاملات الصغيرة يوميًا. عندما تقدم البنوك التقليدية قروضًا، يكون الموظف المسؤول عادةً على درجة عالية من التدريب وهناك مستوى عالٍ جدًا من التدقيق المتبادل. نظرًا لأن مؤسسات التمويل الأصغر تقدم العديد من القروض الصغيرة قصيرة الأجل، فإن هذه الدرجة نفسها من التدقيق المتبادل ليست فعالة من حيث التكلفة، لذلك هناك المزيد من فرص الخطأ والاحتيال. تمثل محفظة القروض عادةً الجزء الأكبر من أصول مؤسسة التمويل الأصغر، وبالتالي فهي المصدر الرئيسي لمخاطر التشغيل. نظرًا لأن المزيد من مؤسسات التمويل الأصغر تقدم منتجات مالية إضافية، بما في ذلك المدخرات والتأمين، فإن المخاطر التشغيلية تتضاعف ويجب تحليلها بعناية مع توسيع مؤسسات التمويل الأصغر لتلك الأنشطة.[1] يمكن تقسيم مخاطر المعاملات إلى:

- **مخاطر الموارد البشرية**: بالنسبة للعديد من مؤسسات التمويل الأصغر فقد أدت بها ضغوطاتها في سبيل تحقيق النمو إلى الحد من قدراتها على القيام بالإعداد اللازم للمدراء الجدد من الموظفين القائمين الذين قامت بترقيتهم بسرعة إلى مناصب إدارية– مثلا: مدراء جدد للفرع– من دون أن يكونوا قد كسبوا الخبرة الكافية، فإن الإدارة الضعيفة للعمليات من خلال مدراء تنقصهم الخبرة يمكنها أن تتفاقم وتصبح أسوأ حالا من خلال ضعف في تخطيط الموارد البشرية أو استثمار غير كافي في التدريب. فعندما لا تتواءم خلفيات–خبرات الموظفين مع مسؤولياتهم تزداد المخاطر العملياتية في المؤسسة.
- **المخاطر البيئية المادية**: بإمكان الكوارث الطبيعية أن تحصل ،مثلا زلازل، الفيضانات...الخ، إن البنية التحتية المادية قد لا تكون موائمة لتخفيف تلك المخاطر حيث أن بعض المناطق الريفية معرضة للفيضانات كل عام تقريبا.أيضا الجفاف له تأثير كبير على المناطق الريفية الفقيرة التي تعتمد على المشاريع الزراعية. إن الكوارث الطبيعية تلك لا تؤثر فقط على العملاء ومشاريعهم بل أيضا على مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم لهم خدماتها.[2]
- **مخاطر التكنولوجيا ومخاطر إدارة المعلومات**: تتضمن إدارة المعلومات أكثر بكثير من مجرد تركيب نظام كمبيوتر في مؤسسة تمويل أصغر. نظام المعلومات الإدارية هو العمليات والإجراءات المتضمنة في التقاط

[1] CSIR STEPRI HALL (ACCRA), OP, cit, p 5.

[2] دليل الحوكمة المؤسساتية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، مرجع سابق، ص36

البيانات الخام ومعالجة البيانات في معلومات قابلة للاستخدام ونشر المعلومات للمستخدمين. على هذا النحو، تشمل **MIS** جميع الأنظمة المستخدمة لتوليد المعلومات التي توجه الإدارة في قراراتها وإجراءاتها. من خلال تحويل البيانات، أو الحقائق غير المعالجة، إلى معلومات من خلال عملية منهجية، توفر أنظمة المعلومات الإدارية أدوات لتحديد المخاطر الرئيسية ومراقبتها داخل المؤسسة. كلما كانت المعلومات أفضل، كان بإمكان مؤسسة التمويل الأصغر إدارة مخاطرها بشكل أفضل. تحتاج إدارة مؤسسة التمويل الأصغر إلى تحديد التقارير التي يحتاجون إليها لتكون قادرة على اتخاذ قرارات الإدارة المناسبة وتقديم التقارير إلى أصحاب المصلحة – مجلس الإدارة والمستثمرين والمنظمين، الخ. لتمكين كبار المديرين من الحصول على التقارير التي يحتاجون إليها، يجب أن تكون المعلومات مناسبة. تم جمعها وتسجيلها وإدخالها في النظام.[1]

- **مخاطر الاحتيال**: حتى وقت قريب، كانت مخاطر الاحتيال واحدة من أقل المخاطر التي تمت معالجتها في التمويل الأصغر حتى الآن. يشار إليها أيضًا بمخاطر النزاهة، مخاطر الاحتيال هي مخاطر فقدان الأرباح أو رأس المال نتيجة الخداع المتعمد من قبل موظف أو عميل. أكثر أنواع الاحتيال شيوعًا في مؤسسة التمويل الأصغر هو السرقة المباشرة للأموال من قبل موظفي القروض أو موظفي الفرع الآخرين. تشمل الأشكال الأخرى من الأنشطة الاحتيالية إنشاء بيانات مالية مضللة ورشاوى وعمولات وقروض وهمية. تلعب الضوابط الداخلية الفعالة دورًا رئيسيًا في الحماية من الاحتيال على مستوى الفرع، حيث يتعامل الموظفون المباشرون مع مبالغ كبيرة من أموال العملاء ومؤسسات التمويل الأصغر. في حين أن مخاطر الاحتيال موجودة في جميع المؤسسات المالية، إذا تركت دون رقابة، فإنها تزداد حتماً حيث يميل الموظفون إلى تعلم السلوكيات الاحتيالية ومشاركتها.[2]

3. **المخاطر الإستراتيجية**: تشمل المخاطر الإستراتيجية المخاطر الداخلية مثل تلك الناتجة عن قرارات العمل السلبية أو التنفيذ غير السليم لتلك القرارات، أو سوء القيادة، أو الحوكمة والرقابة غير الفعالة، فضلاً عن المخاطر الخارجية، مثل التغييرات في الأعمال أو البيئة التنافسية. يركز هذا القسم على ثلاثة مخاطر إستراتيجية حاسمة: مخاطر الحوكمة، ومخاطر بيئة الأعمال، ومخاطر الامتثال التنظيمي والقانوني[3]:

- **مخاطر الحوكمة**: واحدة من أكثر المخاطر التي يتم التقليل من شأنها داخل أي منظمة هي المخاطر المرتبطة بالحوكمة غير الكافية أو هيكل الإدارة الرديء، تأتي التوجيهات والمساءلة من مجلس الإدارة، الذي يضم بشكل متزايد ممثلين عن مختلف أصحاب المصلحة في مؤسسة التمويل الأصغر (المستثمرين،

[1] دليل الحوكمة المؤسساتية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، مرجع سابق، ص36

[2] Dr. Dirk Stein wand, Microfinance Network, OP, cit, p 19.

[3] Dr. Dirk Stein wand, Microfinance Network, OP, cit, p 21.

والمقترضين، والشركاء المؤسسيين). تجذب المهمة الاجتماعية لمؤسسات التمويل الأصغر العديد من المصرفيين البارزين ورجال الأعمال للعمل في مجالس إدارتها. لسوء الحظ، غالبًا ما يتردد هؤلاء المدراء في تطبيق نفس الأدوات التجارية التي أدت إلى نجاحهم عند التعامل مع مؤسسات التمويل الأصغر. نظرًا لأن مؤسسات التمويل الأصغر تواجه تحديات تعاقب الإدارة والحاجة إلى تعيين مدراء يمكنهم تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والتجارية، يصبح دور المديرين أكثر أهمية لضمان استمرارية المؤسسة وتركيزها.

- **مخاطر السمعة:** تشير مخاطر السمعة إلى مخاطر الأرباح أو رأس المال الناشئة عن الرأي العام السلبي، والتي قد تؤثر على قدرة مؤسسة التمويل الأصغر على بيع المنتجات والخدمات أو وصولها إلى رأس المال أو الأموال النقدية. إن خسارة السمعة أسهل بكثير من إعادة بنائها، وينبغي تقييمها كأصل غير ملموس لأي مؤسسة. تنمي معظم مؤسسات التمويل الأصغر نجاحًا سمعتها بعناية مع جماهير محددة، مثل العملاء (أسواقهم) وممولهم ومستثمريهم (مصادر رأس المال) والمنظمين أو المسؤولين.[1]
- **مخاطر بيئة الأعمال الخارجية:** تشير مخاطر بيئة الأعمال إلى المخاطر الكامنة في النشاط التجاري لمؤسسة التمويل الأصغر وبيئة الأعمال الخارجية. لتقليل مخاطر العمل، يجب أن تستجيب مؤسسة التمويل الأصغر للتغيرات في بيئة الأعمال الخارجية للاستفادة من الفرص، والاستجابة للمنافسة، والحفاظ على سمعة عامة جيدة. في بوليفيا، على سبيل المثال، فقدت العديد من مؤسسات التمويل الأصغر عملاء وأبلغت عن هوامش ربح أقل نتيجة لزيادة المنافسة في العامين الماضيين. كما هو الحال في معظم الشركات، غالبًا ما يكون التركيز على المخاطر الداخلية أسهل من التعرف على التحولات في السوق الخارجية التي يمكن أن تؤثر على مؤسسة التمويل الأصغر. تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر إلى التحقق من صحة افتراضاتها مقابل الواقع بشكل دوري، والاستجابة وفقًا لذلك. يحدد إطار عمل إدارة المخاطر نظامًا يتم فيه تشجيع هذه الأسئلة وطرحها بشكل متكرر (على سبيل المثال، مقارنة النتائج الفعلية بالميزانية وتقييم أسباب الفروق). في حين أن مخاطر الأعمال الخارجية خارجة عن السيطرة المباشرة لمؤسسة التمويل الأصغر، لا يزال بإمكان مؤسسة التمويل الأصغر توقعها والاستعداد لتأثيرها. تقع مسؤولية توقع الأحداث أو المخاطر المحتملة والاستعداد لها على عاتق مؤسسة التمويل الأصغر.[2]
- **المخاطر التنظيمية والقانونية:** تنشأ مخاطر الامتثال من انتهاكات أو عدم الامتثال للقوانين أو القواعد أو اللوائح أو الممارسات المنصوص عليها أو المعايير الأخلاقية، والتي تختلف من بلد إلى آخر. تتراوح تكاليف عدم الامتثال للقواعد أو القواعد أو اللوائح أو القوانين من الغرامات والدعاوى القضائية إلى إبطال العقود، أو فقدان السمعة أو فرص العمل، أو الإغلاق من قبل السلطات التنظيمية. العديد من غير الحكومية

[1] Dr. Dirk Stein wand, Microfinance Network, OP, cit, p 22.
[2] Dr. Dirk Stein wand , Microfinance Network, OP, cit, p 26.

تختار المنظمات التي تقدم التمويل الأصغر التحول إلى كيانات خاضعة للتنظيم، مما يعرضها للمخاطر التنظيمية ومخاطر الامتثال. حتى تلك المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التمويل الأصغر التي لا تتغير تتعرض بشكل متزايد للوائح الخارجية. على سبيل المثال، يعمل بنك التنمية الآسيوي حاليًا مع حكومة بنغلاديش لإدخال تشريع لتنظيم جميع المؤسسات التي تقبل الودائع.

الفرع الرابع: قياس المخاطر في مؤسسات التمويل الأصغر

اعتادت المؤسسات المالية التقليدية (التجارية، تجارة التجزئة، وبنوك الاستثمار) على قياس المخاطر لديها من خلال استخدام أدوات قياس معقدة، والتي تم تطويرها استجابة لتنظيمات معقدة في الأسواق المالية الدولية بشكل أساسي، غير أن تلك المعايير المستوحاة من المبادئ التوجيهية التنظيمية في **Basel 2** لا تنطبق تماما على مؤسسات التمويل الأصغر، فمتوسط الوضع لدى مؤسسة التمويل الأصغر غير المنظمة قد يختلف بعض الشيء ويؤدي إلى ترجيح أخر من المخاطر، وذلك للأسباب التالية:

- التركيز على الإقراض يكون عادة أقل مما هو عليه في المصارف التجارية، وحجم القرض الواحد يكون أكثر صغرا، في حين أن معدات الاسترداد في معظم الأحيان تكون عالية وبالتالي تبدو مخاطر الائتمان كبيرة كما هو الحال في جميع الأنشطة المصرفية، ولكنها لا تكون على مستوى الخطورة لدى مؤسسات التمويل الأصغر كما هو الحال في البنوك التقليدي؛
- تقتصر مخاطر السوق والمخطر المالية عادة على المشاكل المتعلقة بإعادة التمويل فأهميتها قد تتراوح بشكل كبير بين مؤسسة تمويل أصغر وأخرى ويعتمد الأمر أيضا على البيئة التنظيمية المحلية، فسياسة الاستثمار لدى مؤسسات التمويل الأصغر تتصف عادة بالتحفظ، ومسألة استخدام الآليات المالية وتقنيات إعادة التمويل تقتصر بشكل عام على المنتجات السهلة المبسطة؛[1]
- من الواضح أن المخاطر التشغيلية هي مشكلة رئيسية بالنسبة للعديد من مؤسسات التمويل الأصغر خاصة المؤسسات الصغيرة التي تفتقر الموارد والأنظمة اللازمة وتلك التي تعمل في بلدان يسودها عدم الاستقرار البيئي والسياسي، وبالتالي ينبغي على مؤسسات التمويل الأصغر أن تجعل من مخاطرها التشغيلية حجرها الأساس في عملية إدارتها لمخاطر سياساتها واستراتيجياتها؛
- للأسباب نفسها بإمكان المخاطر الإستراتجية أن تكون مشكلة كبيرة لدى معظم مؤسسات التمويل الأصغر وخاصة عندما تكون تلك المؤسسات عاملة في بيئات غير منظمة وغير مستقرة.

ونتيجة للمميزات الخاصة لدى مؤسسات التمويل الأصغر فيما يتعلق بترجيحها العام للمخاطر فمن المتوقع بالتالي أن يختلف التنظيم المرتبط بكفاية رأس المال عن الذي يطبق على المؤسسات المالية الأخرى،

[1] الحوكمة المؤسساتية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، مرجع سابق، ص 30.

وبشكل خاص أن تحديد رأس المال التنظيمي لمؤسسات التمويل الأصغر التعاونية يشكل تحديا خاصا، إذ بإمكان الأعضاء المساهمين في رأس المال المستثمر سحبه في حال قرروا الانسحاب من التعاونية، أيضا أن مؤسسات التمويل الأصغر التي لا يسمح لها باستقبال الودائع تتمتع بخيارات اقل من البنوك فيما يتعلق بزيادة رأس المال وتكون أكثر عرضة للمخاطر من بنوك التجزئة التقليدية مما يستوجب حجم أعلى نسبيا من رأس المال لتلك المؤسسات.

ومع ذلك هناك مؤسسات تمويل اصغر كبرى عديدة تستخدم هيكلية **basel** لرأس المال لتحديد وقياس كفاية رأس المال نظرا لعدم وجود البدائل وللحاجة إلى إجراء عمليات المقارنة.

إضافة إلى هذا النهج في الترجيح النسبي لقياس المخاطر يجب القيام بتقييم سليم من الناحية المالية (التأثيرات المحتملة/تكاليف الخسائر المتعلقة بكل نوع من أنواع المخاطر) وتصنيف المخاطر(احتماليتها) الخاصة بكل مؤسسة على أن يقوم بكل ذلك فريق العمل الإداري لدى المؤسسة وذلك من اجل مساعدة المؤسسة على التركيز على القضايا الأساسية المتعلقة باستدامة الأعمال وتحقيق الأهداف الإستراتيجية.[1]

المطلب الثاني: إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر

في مجال الأعمال، الثابت الوحيد هو التغيير. في عالم متغير، تعلمت الشركات والمؤسسات المالية الناجحة أنه من الحكمة الاستعداد لأحداث غير متوقعة، بمعنى آخر، لإدارة المخاطر. في حين أن إدارة المخاطر كانت جزءًا من تخطيط الأعمال التجارية للشركات الكبيرة والمؤسسات المالية لبعض الوقت، إلا أنها تعد مجالًا جديدًا إلى حد ما بين مؤسسات التمويل الأصغر.

الفرع الأول: تعريف إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر

- **تعريف إدارة المخاطر**: إدارة المخاطر هي عملية الحكم في احتمالية وقوع ودرجة حدة حدث عكسي، فهي تتعلق بالتعرف المنتظم والقياس وتقليص ومراقبة المخاطر التي تواجهها المؤسسة. إدارة المخاطر مهمة لأنه ببساطة تهيمن المخاطر على التمويل كما تهيمن الجاذبية على الفيزياء، وللاستمرار والنمو في الأسواق المالية، فان المشاركين يجب أن يديروا المخاطر بالطريقة التي تزيد من ثروتهم.[2]
- **تعريف إدارة المخاطر في مؤسسات التمويل الأصغر**: مثل جميع المؤسسات المالية، تواجه مؤسسات التمويل الأصغر (**MFIs**) مخاطر يجب عليها إدارتها بكفاءة وفعالية لتحقيق النجاح. إذا لم تقم مؤسسة التمويل الأصغر بإدارة مخاطرها بشكل جيد، فمن المحتمل أن تفشل في تحقيق أهدافها الاجتماعية والمالية. عند سوء الإدارة، تبدأ المخاطر في إحداث خسائر مالية. بالإضافة إلى ذلك، يميل المانحون والمستثمرون والمقرضون والمقترضون والمدخرون إلى فقدان الثقة في المنظمة وتبدأ الأموال في الجفاف. عندما تنضب

[1] الحوكمة المؤسساتية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، مرجع سابق، ص31.

[2] نيمال أ. فيرناندو، إدارة مخاطر التمويل متناهي الصغر(بعض الملاحظات والاقتراحات)، بنك التنمية الأسيوي، يوليو 2008.

الأموال، لا تكون مؤسسة التمويل الأصغر قادرة على تحقيق هدفها الاجتماعي المتمثل في توفير الخدمات للفقراء وتخرج بسرعة من العمل.[1]

مؤسسة التمويل الأصغر يمكن أن تتبنى بعض عناصر إدارة المخاطر على الرغم من انه يمكن إلا يتوافر لديها نظام متكامل لإدارة المخاطر، إن الإدارة المتكاملة للمخاطر تتضمن الممارسات المصممة لتقييد المخاطر المرتبطة بخطوط الإنتاج الفردية والوسائل النظامية والكمية لتعريف ومراقبة والتحكم في المخاطر الكلية عبر أنشطة ومنتجات مؤسسة مالية.

الفرع الثاني: إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر

مع وجود والازدياد المستمر للمخاطر التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر لابد من إدارتها بكفاءة وفعالية مما يسمح للمؤسسة لتحقيق أهدافها و التوسع والنمو ويتم إدارتها هذه المخاطر حسب نوعها وحجمها كما يلي:

- **إدارة المخاطر المالية:** نظرًا لأن مؤسسات التمويل الأصغر تواجه المزيد من الخيارات في مصادر التمويل والمزيد من التمايز في المنتجات بين أصول القروض، فإن مؤسسة التمويل الأصغر مطلوبة لإدارة المخاطر المرتبطة بوظيفة الوساطة المالية. المخاطر المالية التي يجب على مؤسسة التمويل الأصغر التركيز على إدارتها هي:
  - المخاطر الائتمانية؛
  - المخاطر السيولة؛
  - مخاطر السوق.
- **إدارة المخاطر الائتمانية (الإقراضية)**:طورت مؤسسات التمويل الأصغر منهجيات إقراض فعالة للغاية تقلل من مخاطر الائتمان المرتبطة بالإقراض للمؤسسات الصغيرة، بما في ذلك الإقراض الجماعي، والضمانات المتبادلة، والإقراض المتدرج. تشمل القضايا الرئيسية الأخرى التي تؤثر على مخاطر الائتمان لمؤسسات التمويل الأصغر تنويع المحفظة، وإصدار قروض فردية أكبر، والحد من التعرض لقطاعات معينة (مثل القروض الزراعية أو الموسمية). لكل نوع من أنواع الإقراض ملف مخاطر مختلف ويتطلب هياكل قروض وإرشادات اكتتاب فريدة.

تشمل الأساليب الفعالة لإدارة مخاطر الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر ما يلي:

- الفحص الجيد للمقترض، هيكلة القروض بعناية، المراقبة الدقيقة،إجراءات التحصيل الواضحة، والإشراف الفعال من قبل الإدارة العليا. فهم التأخر في السداد ومعالجته على الفور لتجنب انتشاره السريع واحتمال حدوث خسارة كبيرة؛

[1] CSIR STEPRI HALL (ACCRA), OP, cit, p1.

- إعداد تقارير جيدة عن المحفظة تعكس بدقة الحالة والتحديث الشهري للتأخر في السداد، بما في ذلك جدول تقادم المحفظة المعرضة للخطر وتقارير منفصلة حسب منتج القرض؛
- عملية روتينية لمقارنة تركيزات مخاطر الائتمان مع كفاية احتياطيات خسائر القروض وأنماط الكشف (على سبيل المثال ، حسب منتج القرض ، حسب الفرع ، الخ..).

لا يمكن الاستخفاف بأهمية "ثقافة الائتمان" في تقليل المشكلات وزيادة الكفاءات التشغيلية، كما يجب على كبار مديري مؤسسات التمويل الأصغر إنشاء أنظمة تحفز الموظفين للكشف عن القروض المتعثرة ومنعها واستجابة بسرعة في حال حدوثها للحد من الخسائر[1]

- **إدارة مخاطر المعاملات:** يمكن تخفيف مخاطر المعاملات لدى مؤسسات التمويل الأصغر من خلال الخطوات الأساسية التالية:
- إعداد إجراءات سهلة موحدة ومتلازمة للعمليات النقدية على مؤسسات التمويل الأصغر؛
- إدخال أنظمة رقابة داخلية وقائية وفعالة ضمن العمليات اليومية من اجل تخفيف فرص الأخطاء البشرية وحالات الاحتيال على مستوى الفروع؛
- تطبيق نظام تدقيق داخلي فعال للتحقق من دقة البيانات وامتثالها للسياسات والإجراءات؛
- استخدام الأنظمة المعلوماتية والتقليل من عدد المرات التي يتم فيها إدخال البيانات يدويا، مما يقلل من فرص حصول الأخطاء البشرية، وقيام مسؤولي الإقراض بمراجعة دورية لبيانات محفظة قروضهم وتصحيح أي أخطار؛
- المراقبة الدورية (أسبوعيا) للمتأخرات ومتابعة جداول السداد، حتى ولو اضطر الأمر إلى القيام بذلك يدويا في بعض المؤسسات الصغيرة.[2]

- **إدارة مخاطر المحفظة:** بالإمكان التخفيف من مخاطر المحفظة من خلال تطوير سياسات التنويع (أي تجنب تركيز العمليات في قطاع أو مجال معين) أنواع وسقف القروض وهيكلتها، كما يجب على إدارة المؤسسة أن تقوم بمراجعة كامل محفظة القروض بشكل متواصل لكي تتمكن من تحديد أسباب التعثر في السداد، البحث عن المناحي الجغرافية ونقاط التركيز حسب القطاع، المنتج والفرع فمن خلال مراقبة التعثر بشكل عام بإمكان الإدارة أن تفيد المؤسسة حول الكمية الكافية من الاحتياطي الواجب توفره لديها لتغطية أي خسارة محتملة.[3]

[1] Dr. Dirk Steinwand, MicroFinance Network, OP, cit, p12.

[2] دليل الحوكمة المؤسساتية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، مرجع سابق، ص29.

[3] دليل الحوكمة المؤسساتية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، مرجع سابق، ص 30

- **إدارة مخاطر السيولة:** تتطلب الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة فهماً جيداً لتأثير ظروف السوق المتغيرة والقدرة على تصفية الأصول بسرعة لتلبية الطلب المتزايد على القروض أو عمليات السحب من المدخرات.

تتضمن بعض مبادئ إدارة السيولة التي تستخدمها مؤسسات التمويل الأصغر ما يلي:

- الاحتفاظ بالتقديرات التفصيلية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة للأسابيع أو الأشهر القليلة القادمة حتى يمكن تحديد صافي الاحتياجات النقدية؛
- استخدام إجراءات الفرع للحد من الزيادات غير المتوقعة في الاحتياجات النقدية. على سبيل المثال، وضعت بعض مؤسسات التمويل الأصغر قيودًا على مقدار عمليات السحب التي يمكن للعملاء تحقيقها من المدخرات في محاولة لزيادة قدرة مؤسسة التمويل الأصغر على إدارة السيولة بشكل أفضل؛
- الاحتفاظ بحسابات استثمار التي يمكن تصفيتها بسهولة إلى نقد، أو خطوط ائتمان مع البنوك المحلية لتلبية الاحتياجات غير المتوقعة؛
- توقع المتطلبات النقدية المحتملة للمنتجات الجديدة أو التغيرات الموسمية في الإيداعات أو السحوبات.[1]

- **إدارة مخاطر السوق:** تتضمن إدارة مخاطر السوق إدارة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر محفظة الاستثمار.
- **إدارة مخاطر أسعار الفائدة:** فيما يلي نهجان شائعان لإدارة مخاطر أسعار الفائدة:

- للحد من عدم التوافق بين الخصوم قصيرة الأجل ذات معدل الفائدة المتغير (مثل الودائع الادخارية) والقروض طويلة الأجل ذات السعر الثابت، يمكن للمدراء إعادة تمويل بعض القروض قصيرة الأجل من خلال قروض طويلة الأجل بسعر فائدة ثابت. قد يشمل ذلك تقديم خدمة الإيداع لأجل لفترة سنة وسنتين كمنتج واقتراض أموال من خمسة إلى عشرة أعوام من مصادر أخرى. هذه الخطوة تقلل من مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة، حتى إذا كانت مؤسسة التمويل الأصغر تدفع سعرًا أعلى قليلاً على مصادر التمويل تلك؛
- لتعزيز الربحية، بإمكان مؤسسات التمويل الأصغر خلق اختلاف عن قصد بين الأصول والخصوم تحسباً للتغيرات في أسعار الفائدة. إذا توقع مدراء الموجودات والمطلوبات أن أسعار الفائدة ستنخفض في المستقبل القريب، فقد يقررون تقديم المزيد من القروض طويلة الأجل بالمعدلات الثابتة الحالية، وتقصير مدة التزامات مؤسسة التمويل الأصغر.[2]

[1] Dr. Dirk Steinwand, MicroFinance Network, OP, cit, p 14.
[2] Dr. Dirk Steinwand, MicroFinance Network, OP, cit, p15.

- **إدارة مخاطر صرف العملة الأجنبية:** تتضمن مبادئ إدارة المخاطر المطبقة من طرف مؤسسات التمويل الأصغر للحد من مخاطر الصرف الأجنبي ما يلي:
- نظرا للخطورة الشديدة المحتملة لمخاطر الهبوط، يجب على مؤسسة التمويل الأصغر أن تتجنب تمويل محفظة قروضها بالعملة الأجنبية إلا إذا استطاعت مطابقة مطلوباتها الأجنبية مع الأصول(الموجودات) الأجنبية على أن تكون متعادلة مع فترة ومدة الاستحقاق؛
- استخدمت بعض مؤسسات التمويل الأصغر عقود مقايضة أسعار الفائدة أو العقود الآجلة "لتثبيت" سعر صرف معين، مما يحمي مؤسسة التمويل الأصغر من عدم الاستقرار.
- **إدارة مخاطر المحفظة الاستثمارية:** تشمل المبادئ التي تستخدمها مؤسسات التمويل الأصغر ما يلي:
- لتقليل مخاطر محفظة الاستثمار، يقوم المدراء بترتيب آجال استحقاق الاستثمار للتأكد من أن مؤسسة التمويل الأصغر لديها الأموال طويلة الأجل اللازمة للنمو والتوسع. بالإضافة إلى ذلك، فهم يعتبرون الائتمان والتضخم والعملات مخاطر قد تهدد قيمة الاستثمار الرئيسي؛
- تمتلك معظم المؤسسات المالية سياسات تحدد معايير للاستثمارات المقبولة ضمن المحفظة الاستثمارية، وتتراوح من استثمارات شديدة التحفظ إلى الأكثر عدوانية لجزء من المحفظة الاستثمارية. تضع هذه السياسات حدودًا على نطاق الاستثمارات المسموح بها وكذلك على درجة التركيز المقبول لكل نوع من الاستثمار؛
- يجب على محفظة الاستثمار أن تحافظ على التوازن بين مخاطر الإقراض، أهداف الدخل والتوقيت في الاستجابة لاحتياجات السيولة متوسطة وطويلة الأجل. إن إتباع أسلوب حاد في إدارة المحفظة يساعد على تحقيق الزيادة في الدخل من خلال الاستثمار في الأوراق المالية ذات نسبة مخاطر مرتفعة، أما الأسلوب التقليدي المتحفظ فيلتزم بعمليات الاستثمار الأكثر أمانا مع نسبة اقل من العائدات.[1]
- **إدارة المخاطر التشغيلية:** هذه المخاطر هي إحدى وظائف الضوابط الداخلية وأنظمة المعلومات ونزاهة الموظفين وعمليات التشغيل. للتبسيط، يركز هذا القسم على نوعين فقط من المخاطر التشغيلية:
  - مخاطر المعاملات؛
  - مخاطر الاحتيال.
- **إدارة مخاطر المعاملات:** بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر، تشمل الخطوات الرئيسية لتقليل مخاطر المعاملات ما يلي:
- إجراءات بسيطة وموحدة ومتسقة للمعاملات النقدية في جميع أنحاء مؤسسة التمويل الأصغر؛

[1] Dr. Dirk Steinwand, MicroFinance Network, OP, cit, p 16-17.

- ضوابط داخلية فعالة مسبقة يتم دمجها في الإجراءات اليومية لتقليل فرصة حدوث خطأ بشري والاحتيال على مستوى الفرع (على سبيل المثال، طلب التوقيعات المزدوجة، خطوط منفصلة للإبلاغ عن المعاملات النقدية والبرنامجية)؛
- ضوابط داخلية قوية (أي التدقيق الداخلي) لاختبار والتحقق من دقة المعلومات والالتزام بالسياسات والإجراءات. تساعد هذه الضوابط الداخلية على ضمان أن معلومات التقارير الإدارية توفر المعلومات الأكثر دقة، وتقلل من حدوث المشكلات؛
- يؤدي استخدام أنظمة الكمبيوتر وتقليل عدد المرات التي يجب فيها إدخال البيانات يدويًا إلى تقليل فرصة حدوث الخطأ البشري وتكرره.

▪ **إدارة مخاطر الاحتيال**: هناك مبدءان أساسيان يتوجب تطبيقهما لتجنب وتقليل الاحتيال هما:

- استخدام الإجراءات الوقائية اللازمة للحد من الاحتيال، يجب تضمين منع الاحتيال في السياسات والإجراءات التشغيلية ثم اختبارها وفحصها من خلال عمليات تدقيق داخلية شاملة؛
- استخدام زيارات العملاء لتقليل الاحتيال. أظهرت التجربة أنه في حين أن عددًا قليلاً من الموظفين يميلون غالبًا إلى عدم الأمانة، فإن معظمهم يتجنب السلوك غير الأخلاقي إذا تم تعزيز إحساسهم الداخلي بالصواب والخطأ بضوابط وعقوبات خارجية مناسبة. أفضل طريقة لاكتشاف الاحتيال (وردع مسؤول القروض عن الإساءة) هي قيام شخص آخر غير موظف القرض بزيارة العميل للتحقق من أرصدة الحسابات. يجب أن يكون لدى هذا الشخص فهم سليم لعملية الإقراض وأن يعرف كيف يمكن أن يحدث الاحتيال.[1]

▪ **إدارة المخاطر الإستراتيجية**: يتم إدارة المخاطر الإستراتيجية من خلال إدارة مجموعة من المخاطر الداخلية والخارجية المتمثلة في:

- مخاطر الحوكمة؛
- مخاطر السمعة؛
- مخاطر بيئة الأعمال الخارجية؛
- المخاطر التنظيمية والقانونية.

▪ **إدارة مخاطر الحوكمة**: للحماية من المخاطر المرتبطة بهيكل الحوكمة الضعيف، يجب أن:

- تضمن مؤسسات التمويل الأصغر أن مجلس إدارتها يضم المزيج الصحيح من الأفراد الذين يمثلون بشكل جماعي المهارات الفنية والشخصية والخلفيات التي تحتاجها المؤسسة. تقوم معظم مؤسسات التمويل الأصغر بتسميتهم المسؤولين التنفيذيين ويقوم البعض بإنشاء لجان خاصة للقيام بأدوار محددة في مجلس

[1] Dr. Dirk Steinwand, MicroFinance Network, OP, cit, p 19-20.

الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون اللوائح المؤسسية واضحة ومكتوبة بشكل جيد ومتاحة لجميع أعضاء مجلس الإدارة؛

- إدارة المؤسسة وتوفير الإشراف الجيد عليها، يجب أن يكون لدى أعضاء مجلس الإدارة المعلومات الصحيحة ومراجعتها بشكل متكرر وفي الوقت المناسب؛
- يجب أن تنقل مؤسسة التمويل الأصغر توقعات الأداء وخطوط المساءلة بوضوح؛
- يجب على مؤسسة التمويل الأصغر إدارة الأنشطة التجارية المختلفة بشكل منفصل عن مؤشرات الأداء المستقلة وتقارير الإدارة.

- **إدارة مخاطر السمعة:**

- الإبلاغ الجيد عن معلومات الإدارة يساعد مؤسسة التمويل الأصغر على التحدث "بلغة" المؤسسات المالية ويمكن أن تعزز سمعة مؤسسة التمويل الأصغر مع المنظمين أو مصادر التمويل؛
- عدم الانحراف عن الرسالة الاجتماعية كي لا تؤدي إلى تشويه سمعة و هدف المؤسسة.

- **إدارة مخاطر بيئة الأعمال الخارجية:**

أن مخاطر الأعمال الخارجية خارجة عن السيطرة المباشرة لمؤسسة التمويل الأصغر، لا يزال بإمكان مؤسسة التمويل الأصغر توقعها والاستعداد لمخاطرها ويمكنها اتخاذ إجراءات وقائية للتقليل من تأثيرها بشكل عام، فإن أفضل طريقة لمؤسسة التمويل الأصغر لتقليل المخاطر الخارجية هي:

- دمج نظام فعال لإدارة المخاطر في ثقافتها وعملياتها؛
- يجب أن يشجع نظام إدارة المخاطر الفعال المديرين وكبار المديرين على التساؤل عما إذا كانوا مستعدين لبعض المواقف الداخلية والخارجية المحتملة وما إذا كانوا قد قاموا ببناء وسادة كافية للأحداث غير المتوقعة.[1]

- **إدارة المخاطر التنظيمية والقانونية:** تستخدم مؤسسات التمويل الأصغر إستراتيجية إدارة المخاطر هذه لإدارة المخاطر التنظيمية والقانونية:

- إقامة علاقة عمل جيدة مع الجهات الرقابية. بغض النظر عن وضعها التنظيمي الرسمي؛
- يجب على مؤسسة التمويل الأصغر أن تشجع التواصل المفتوح مع المنظمين لضمان فهمهم الكامل لمؤسسة التمويل الأصغر وتوفير فرصة لنزع فتيل أي مشاكل محتملة.[2]

[1] Dr. Dirk Steinwand, MicroFinance Network, OP, cit, p 22-24.

[2] دليل الحوكمة المؤسساتية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي،مرجع سابق، ص36

المطلب الثالث: عقبات إضافية تواجه مؤسسات التمويل الأصغر

بالإضافة إلى جملة المخاطر التي تم التعرف عليها تواجه مؤسسات التمويل الأصغر العديد من العقبات الإضافية الفريدة نذكر منها:

الفرع الأول: عقبات العملاء

إن أكثر مصدر للعقبات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر هي التي تأتي من طرف العملاء باعتبارهم العنصر الرئيسي والمستفيدين من عملية التمويل ولأنها تستهدف الفئة الفقيرة في المجتمع فبذلك تتعرض لعدة عقبات نذكر منها:

- يخاف العملاء الفقراء من دخول البنوك ومؤسسات التمويل؛
- العملاء الفقراء قد يكونوا غير قادرين على سداد القروض؛
- يميل بعض الفقراء إلى فهم التمويل الأصغر على أنه خدمة اجتماعية وصدقة وليس استثمار.

الفرع الثاني: عقبات خاصة بالإدارة

يضع النمو السريع ضغوطا عديدة على عمليات التمويل الأصغر، فبالنسبة للعديد من مؤسسات التمويل الأصغر أدى النمو إلى إجهاد قدرتهم على:

- تهيئة مديرين جدد من داخل الرتب؛
- إجبارها على الترقيات السريعة وشغل المناصب الإدارية مع خبرة أقل؛
- خطر إجراء العمليات بشكل سيء بسبب قلة الخبرة؛
- ممكن أن يختلف المدراء بسبب ضعف تخطيط الموارد البشرية أو عدم كفاية الاستثمار في التدريب؛

وينتج عنها:

- الافتقار إلى الخبرة في التعامل مع العملاء الفقراء؛
- الافتقار إلى الخبرة في دراسة جدوى المشاريع المقدمة؛
- الافتقار إلى الأموال الكافية لتلبية احتياجات العملاء؛
- عدم التنويع في المنتجات المقدمة للعملاء؛
- الاعتماد على ضمانات معينة وعدم تنويعها للتسهيل على العملاء.

الفرع الثالث: عقبات في المشروع الصغير

إن المشاريع الصغيرة كانت ولا زالت قلب الاقتصاديات الحديثة، فهي تساهم في خلق فرص عمل وتقديم منتجات جديدة للسوق وكذا تعزيز دخل الأفراد، ورغم هذا الدور الحيوي إلا أن بعض العقبات قد تواجه المشروعات الصغير عقبات تؤدي إلى فشلها وتتمثل هذه العقبات في:

- دراسة الجدوى تثبت فعالية ونجاح المشروع؛

- فكرة المشروع الصغير معقدة فنيا وتسويقيا وإداريا بشكل يصعب على الشخص تنفيذها؛
- ارتفاع الفائدة المصرفية المحصلة من المقترضين لدى بعض مؤسسات الإقراض بالغ الصغر والتي تشمل أحيانا ضعفين، ثلاثة أو أربعة أضعاف سعر الفائدة لدى المصارف.

الفرع الرابع: عقبات المنتج الجديد

هي الخسارة المحتملة التي يمكن أن تنتج عن فشل المنتج أو التسبب في ضرر غير مقصود لمؤسسة التمويل الأصغر. نظرا لأن العديد من مؤسسات التمويل الأصغر تجري تجارب لابتكار منتجات جديدة فإن المخاطر الرئيسية للمنتجات الجديدة تشمل ما يلي:

- يمكن أن تؤدي فكرة منتج جديد وجيد إلى تقديم معدلات طلب عالية ولكنها بالمقابل تزيد بشكل مفرط من تكلفة تمويل مؤسسة التمويل الأصغر؛
- تقديم تقارير يتم فيها دمج المنتج الجديد مع إجمالي المحفظة وهذا لغرض إخفاء أنماط الانحراف؛
- عدم تخصيص جميع تكاليف الوحدة المرتبطة بمنتج جديد مما يؤدي إلى تشويه توقعات الدخل.[1]

[1] Donor Brief , the impact of microfinance, help to improve donor effectiveness in microfinance, CGAP , no 13 July 2013.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل حاولنا أن نوضح المفاهيم الأساسية حول التمويل الأصغر حيث يقدم خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان أو بدونها، لتتلاءم مع قدرتهم الاقتصادية البسيطة، إن نجاح تجربة التمويل الأصغر في عدة بلدان، ولو أنها حصلت في ظروف وشروط مختلفة يدعو إلى استنتاج أنها أداة فعالة في التنمية الاقتصادية، لا تقتصر هذه الخدمات على الائتمان فقط بل تقدم خدمات أخرى مثل الادخار وتحويل الأموال.

تقدم مؤسسات تدعى بمؤسسات التمويل الأصغر خدماتها لشريحة معينة وهي شريحة الفقراء المهمشين الذين لا يستطيعون الحصول على الخدمات البنكية التقليدية فهي تنظر إلى الفقراء كفرد كامل الأهلية يؤدي إدماجه في النشاط الاقتصادي إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة وبتقديمها هذه الخدمات فهي عرضة لمخاطر قمنا بتعريفها وبتقسيمها إلى ثلاث أنواع: مخاطر مالية، مخاطر تشغيلية، مخاطر إستراتيجية ويندرج تحت كل نوع مجموعة من مخاطر وهيا مخاطر يجب إدارتها إما بتخفيفها أو تجنبها من خلال مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "برج بوعريريج"

تمهيد:

بعدما تطرقنا لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالتمويل الأصغر ومؤسساته وأنواع المخاطر التي تواجهها في الفصل الأول، سيتم في هذا الفصل التعرف على التمويل الأصغر في الجزائر، ولأن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تعتبر من أهم الأجهزة التي اعتمدتها الجزائر في سعيها لتقليل من حدة الفقر وإنعاش سوق العمل ودعم الشباب، فقد قمنا بالتركيز في دراستنا على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التابعة لولاية برج بوعريريج، ومن أجل التعرف على الوكالة والتعرف على المخاطر التي تواجهها وكيف تدير هذه المخاطر قمنا بإتباع أسلوب المقابلة للحصول على المعلومات اللازمة.

سنحاول إسقاط دراستنا النظرية على الدراسة الميدانية وسنقوم بعرض النتائج التي توصلنا إليها من خلال الإجابات المتحصل عليها من أسئلة المقابلة، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: نظرة عامة حول التمويل الأصغر في الجزائر؛

المبحث الثاني: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "برج بوعريريج"؛

المبحث الثالث: المخاطر التي تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"برج بوعريريج" وإدارتها.

المبحث الأول: نظرة عامة حول التمويل الأصغر في الجزائر

لا يزال قطاع التمويل الأصغر ناشئا في الجزائر، وتهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عل أغلب التمويل المقدم للمشاريع المدرة للدخل خاصة بين النساء والشباب، وفيما يلي عرض لمفهوم التمويل الأصغر في الجزائر :

المطلب الأول: التمويل الأصغر في الجزائر

تعمل الجزائر باستمرار على إيجاد فرص عمل للشباب حيث عملت على استحداث العديد من البرامج استجابة لطلبات التمويل الذي التي يتقدم بها هؤلاء الشباب ضمن ما يعرف بتمويل المشاريع الصغيرة والمصغر.

الفرع الأول: تعريف التمويل الأصغر في الجزائر

رغم وجود فرق واضح بين مصطلحي التمويل المصغر والقرض المصغر، إلا أن كلا المصطلحين يستخدمان في الجزائر للدلالة عن الإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء المؤسسات الصغيرة ومكافحة البطالة[1]، حيث يعرف القرض المصغر في الجزائر طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني المتعلق بتطبيق الإجراءات الخاصة بجهاز القرض المصغر فإن[2] :" القرض المصغر هو سلفة صغيرة الحجم وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات ونشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع ولشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر، الشغل الذاتي، الشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة". ويشمل التمويل الأصغر في الجزائر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي وإلى المؤسسات المصغرة (المؤسسات المصغرة في الجزائر هي تلك المؤسسات التي تشغل أقل من **10** عمال).

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي والمؤسساتي في الجزائر

تشارك الجهات المختلفة في تقديم خدمات التمويل في الجزائر، حيث تسمح القوانين الجزائرية بإنشاء شركات وساطة مالية بأشكال قانونية مختلفة كالبنوك وتعاونيات القرض والادخار والجمعيات التي لا تهدف للربح، وفيما يلي أهم المقدمين للتمويل الأصغر في الجزائر[3]:

---

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، التمويل الأصغر في الجزائر، الفرص والتحديات، 2006، ص 6.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المتعلق بجهاز القرض المصغر المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، ص 03.

[3] د.مطاي عبد القادر، د.قسول أمين، التمويل الأصغر في الجزائر" الواقع والمأمول" دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018، ص 134-135.

أ. البرامج الحكومية:

قامت الجزائر في إطار مكافحة البطالة وتشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة لفائدة الشباب بوضع ثلاث آليات أو برامج حكومية توفر لأصحاب المشروعات من الشباب والعاطلين عن العمل المساعدة المالية والقروض المنخفضة الفائدة والإعفاءات الضريبية، ويتم تسيير هذه البرامج الثلاثة عن طريق ثلاث أجهزة مختلفة هي:

- برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **(ANSEJ)**؛
- برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **(CNAC)**؛
- برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **(ANGEM).**

تستخدم البرامج الثلاثة نفس أسلوب التنظيم والعمل، في حين تتباين فيما بينها بنوع الفئات التي تستهدفها وسقف القروض التي تمنحها، وبما أن حجم القروض التي تمنحها كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة يمكن أن يصل في كثير من الأحيان إل **10** ملايين دج فلا يمكن تصنيفها في هذه الحالة على أنها قروض صغرى، ولذا قمنا باستبعادها من هذه الدراسة والتركيز فقط على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

وتعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منظمة ذات طابع خاص أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم **04-14** المؤرخ **22** جانفي **2004** ووضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، في حين أن وزارة المالية مسؤولة عن الإشراف على الاستخدام القانوني للأموال في إطار القروض المصغرة المقدمة من وزارة التضامن الوطني.

ب. البنوك:

تخضع جميع البنوك العاملة في الجزائر لسلطة بنك الجزائر، وتقوم **05** بنوك عمومية في الوقت الراهن بالعمل في مجال التمويل الأصغر من خلال عقد الشراكة الذي يجمعها مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تقوم هذه البنوك بمنح القروض الصغرى للمستفيدين الذين تلقوا إشعارا بتلقي إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وفي المقابل يقوم صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بضمان القروض التي تمنحها البنوك.

كما نخص بالذكر أن هناك بنك حكومي آخر وهو بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط حيث يقوم بتوفير مجموعة واسعة من أدوات الادخار لفئة محدودي الدخل، وهو يقوم بذلك سواء من خلال شبكة فروعه الخاصة أو من خلال اتفاق الشراكة الذي يجمعه مع مؤسسة البريد الجزائرية لاستغلال شبكة فروعها في تقديم منتجاته.

ج. مؤسسة بريد الجزائر:

تعتبر مؤسسة بريد الجزائر الشبكة المالية الرائدة في الجزائر حيث تمتلك شبكة واسعة من الفروع تمتد في جميع مناطق الوطن من أجل تقديم خدماتها المالية، وقد أنشأت المؤسسة السنوات الأخيرة نظاما لإدارة الحسابات على شبكة الإنترنت كما قامت كذلك بالاستثمار في مجال البطاقات الالكترونية وأجهزة الصرف الآلي. وقد تم إنشاء مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة حكومية في **14** جانفي **2002** بموجب الأمر التنفيذي رقم **2002-43**، وهي نتائج إعادة هيكلة وزارة البريد والاتصالات وذلك عقب صدور القانون**03-2002** في **05** أوت من سنة **2000**، ويعني إنشاء مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة حكومية أنها أصبحت منفصلة عضويا عن وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام الاتصال التي تمثل السلطة الرقابية عليها، كما يعني ذلك ضرورة أن يكون لدى مؤسسة بريد الجزائر القدرة على التمويل الذاتي بشكل كامل.

رغم أن القانون رقم **03-2000** لم يمنح مؤسسة بريد الجزائر صلاحية تقديم القروض لعملائها إلا أنه يجوز لها أن تتيح شبكة فروعها للبنوك أو شركات التمويل للعمل من خلالها، مثلما هو الحال بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كما اشرنا سابقا.

د. صندوق الزكاة:

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تم إنشاؤها سنة **2003**، وهو يعمل عل تنظيم عملية جمع أموال الزكاة التي تتم على مستوى المساجد وكذا من خلال الحسابات البريدية بشكل رئيسي ومن ثم القيام بتوزيعها على مستحقيها، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية تمكنه من الوصول إلى عمق المجتمع الجزائري هي اللجنة الوطنية على المستوى الوطنين اللجان الولائية على المستوى الولائي واللجان القاعدية على مستوى الدوائر.

هـ. الجمعيات غير الحكومية:

تنشط في الجزائر العديد من الجمعيات غير الحكومية وغير الهادفة إلى الربح والتي تقدم خدمات التمويل الأصغر، إلا أن الملاحظ في الجزائر أن الأمر الرئاسي رقم **03-11** في مادته السابعة وفي تعديلاته كذلك قد استبعد من تصنيف مؤسسات الائتمان والهيئات غير الهادفة للربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية وذلك في إطار رسالتها ولمقاصد اجتماعية، وبذلك فالجمعيات غير الحكومية التي تعمل في الجزائر حتى وإن كانت تقدم القروض الصغرى فهي لا تخضع لسلطة بنك الجزائر بل تخضع لإشراف وزارة التضامن الوطني.

المطلب الثاني: أسباب ظهور التمويل الأصغر في الجزائر

على إثر انتشار رقعة البطالة وتدني المستوى الاجتماعي لكثير من الأسر الجزائرية في ظل الانفتاح على سياسة اقتصاد السوق وتخلي الدولة تدريجيا عن الاقتصاد الموجه، وما تبعه من إصلاحات في مختلف قطاعات الدولة، جعلها تتخبط في عدة مشاكل مما أدى للتفكير بجهاز القرض المصغر كحل من أجل التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة والتفاوت الاجتماعي والفقر.

ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى:

أولاً: أسباب مباشرة لظهور التمويل الأصغر: وتتمثل في:

- **الفقر والإقصاء:** يعتبر الفقر والإقصاء من المشاكل التي تؤرق الجزائر، حيث يعد الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية ملازمة لاقتصاد الجزائر، التي لم تستطع التخلص منه عل الرغم من قدمه، ويعرف الفقر على أنه العجز عن إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية سواء الأفراد أو الشعوب.[1]

يمكن تحديد مستو الفقر في ثلاثة أشكال: الفقر الغذائي المحدد كفقر مطلق والفقر من المستوى الأدنى والفقر من المستوى الأعلى، حيث أن السكان الأكثر عرضة للفقر هم: المزارعون وصغار المربين والعمال الموسميين والأسر محدودة الدخل، ويتركز السكان الفقراء عموما في المناطق المحيطة بالمدن والمناطق الريفية والجبلية.

- **البطالة:** لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادها له، وقد بلغوا من السن ما يؤهلهم للكسب والإنتاج.[2]

ولقد كان لتعاقب الأزمات على الجزائر وقعها وصداها على وضعية التشغيل في حين ساعد في تفشي واستفحال البطالة تسريح العمال الناتج عن الإصلاحات الاقتصادية من خوصصة المؤسسات العمومية، وكذا ارتفاع نفقات التمدرس في التعليم، وتعتبر البطالة السبب الجوهري في الصعوبات الكبيرة التي تواجه بعث النمو الاقتصادي في الجزائر.

ثانياً: الأسباب غير المباشرة لظهور التمويل الأصغر في الجزائر: وتتمثل في:

- **عبء الديون الخارجية:** شكلت المديونية الخارجية عبئا كبيرا على الجزائر في بداية التسعينيات حيث بلغت في سنة **1992**م ثلاثين مليار دولار أي ما يعادل **65%** من الناتج الداخلي وعند الالتزام بتسديدها يجعل الجزائر تستهلك الموارد المالية التي من المفروض أن تخصص للاستيراد.[3]

---

[1] كمال حطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة الفقر، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، ص7.

[2] سامر مظهر قنطقجي، مشكل البطالة وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2004، ص19.

[3] بلخيري بوجمعة، القروض المصغرة ودورها في توسيع نشاط السوق"دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وكالة أدرار"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة أحمد دارية أدرار، الجزائر، 2018، ص 10.

- **الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية:** تسريح العمال وإلغاء دعم الأسعار وخاصة المساعدات الممنوحة لدعم الأدوية.
- **الحفاظ على قطاع التعليم:** إن ارتفاع النفقات المدرسية شكلت عبئا على أولياء التلاميذ وخاصة الذين لديهم عدد كبير من الأبناء والمتمدرسين والتي كانت لها تبعات على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر

تواجه مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر بشكل عام العديد من التحديات نظرا لحساسية عملها قد تعيق من عملها وتحد نشاطها وفيما يلي مجموعة من التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر:

أولاً: عدم وجود إطار رقابي موحد

لا يوجد في الجزائر إطار رقابي موحد يحكم عمل مختلف الجهات المقدمة للتمويل الأصغر، حيث نجد أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تخضع لوصاية التضامن الوطني، في حين تخضع البنوك العمومية المتعاملة معها إلى سلطة وإشراف بنك الجزائر، كما نجد أن صندوق الزكاة يعمل تحت وصاية وإشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في حين يخضع وكيله التقني وهو بنك البركة الجزائري لسلطة بنك الجزائر كذلك، بينما تخضع الجمعيات غير الحكومية لوصاية وزارة التضامن الوطني، في حين تخضع مؤسسة بريد الجزائر المهيمنة على خدمات الإيداع المصغر وتحويلات الأموال في الجزائر لسلطة وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهذا الأمر (عدم وجود إطار رقابي موحد) من شأنه أن يشتت الجهود الرامية إلى تنمية وتطوير قطاع التمويل في الجزائر.

ثانياً: سوء تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة **2004** نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، ورغم إنشاء التنسيقات التابعة للوكالة إلا أنها أظهرت محدودية دورها بعد سنوات قليلة من إنشائها حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي تشرف عليها الوكالة كتمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر، بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية وكثرة التعديلات عليها، ناهيك عن ضعف التأهيل بالنسبة للكوادر البشرية والعاملين في هذه الوكالة.[1]

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة لتسيير القرض المصغر، ملتقى صفاقس الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، 27-29 جوان 2013، تونس، ص 12-13.

ثالثاً: عدم وجود مؤسسات مالية جزائرية مختصة في التمويل الأصغر

لا يوجد في الجزائر مؤسسات مالية مختصة في منتجات التمويل الأصغر على أساس تجاري، حيث أن معظم الخدمات المالية المصغرة المتاحة حاليا في الجزائر تهيمن عليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والمرتبطة في عملها أساسا بالبنوك العمومية التي لا تولي الاهتمام الكافي لهذا النوع من التمويل كما أن القروض المصغرة التي تمنحها هذه الوكالة تخضع لاعتبارات سياسية والهدف منها خدمة أغراض حكومية وهي قروض مدعمة من طرف الدولة ولا تمنح على أساس تجاري بحت.

رابعاً: صعوبة تقديم التمويل المصغر من خلال المنظمات غير الحكومية

يستبعد الأمر رقم **03-11** من تصنيف مؤسسات الائتمان "الهيئات غير الهادفة إلى الربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية، وذلك في إطار رسالتها والمقاسات الاجتماعية"، ورغم أن هذا الحكم يسمح للمنظمات الجزائرية غير الحكومية بالعمل دون الخضوع للرقابة المصرفية، إلا أن أنشطة التمويل الأصغر لا يمكن وصفها كغرض اجتماعي، ويعني اشتراط أن تأتي أموال القروض من الأموال الخاصة لهذه المنظمات في أنه ليس بمقدورها الاقتراض، وأخيرا تشير الشروط التفضيلية في العبارة السابقة أن القروض منخفضة الفائدة، وهذان الأمران (عدم الاقتراض وأسعار الفائدة المنخفضة) من شأنهما أن يعملا على تقييد أنشطة هذه المنظمات والحد من استدامتها وإمكانية نموها مستقبلا.[1]

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، التمويل الأصغر في الجزائر، مرجع سابق، ص 17.

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "برج بوعريريج"

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي منظمة ذات طابع خاص، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، أنشأت لاستكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية.

المطلب الأول: مفهوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برج بوعريريج

الفرع الأول: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برج بوعريريج

المديرية الولائية لوكالة تسيير القرض المصغر لولاية برج بوعريريج التابعة للفرع الجهوي بجاية والتابعة بدورها للمديرية العامة لوكالة تسيير القرض المصغر التي مقرها بالجزائر، تقع في الحي الإداري الجديد دوار السوق، مقر دار تضامن الجمعيات،برج بوعريريج، وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص، تعمل في إطار منتظم لتلبية متطلبات وحاجيات مواطني ولاية برج بوعريريج المرتبطة بالتمويل المصغر، فتحت أبوابها لاستقبال الملفات في جوان **2005** وتشرف على تسيير **10** خلايا مرافقة كل خلية يشرف عليها مرافق حسب عدد دوائر الولاية تحت إدارة المدير بوعلام الله علي، يعمل فيها حوالي **37** مصدر تمويلها هو الخزينة العمومية.

هيكلها التنظيمي كالتالي:

الشكل (2-1): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM برج بوعريريج.

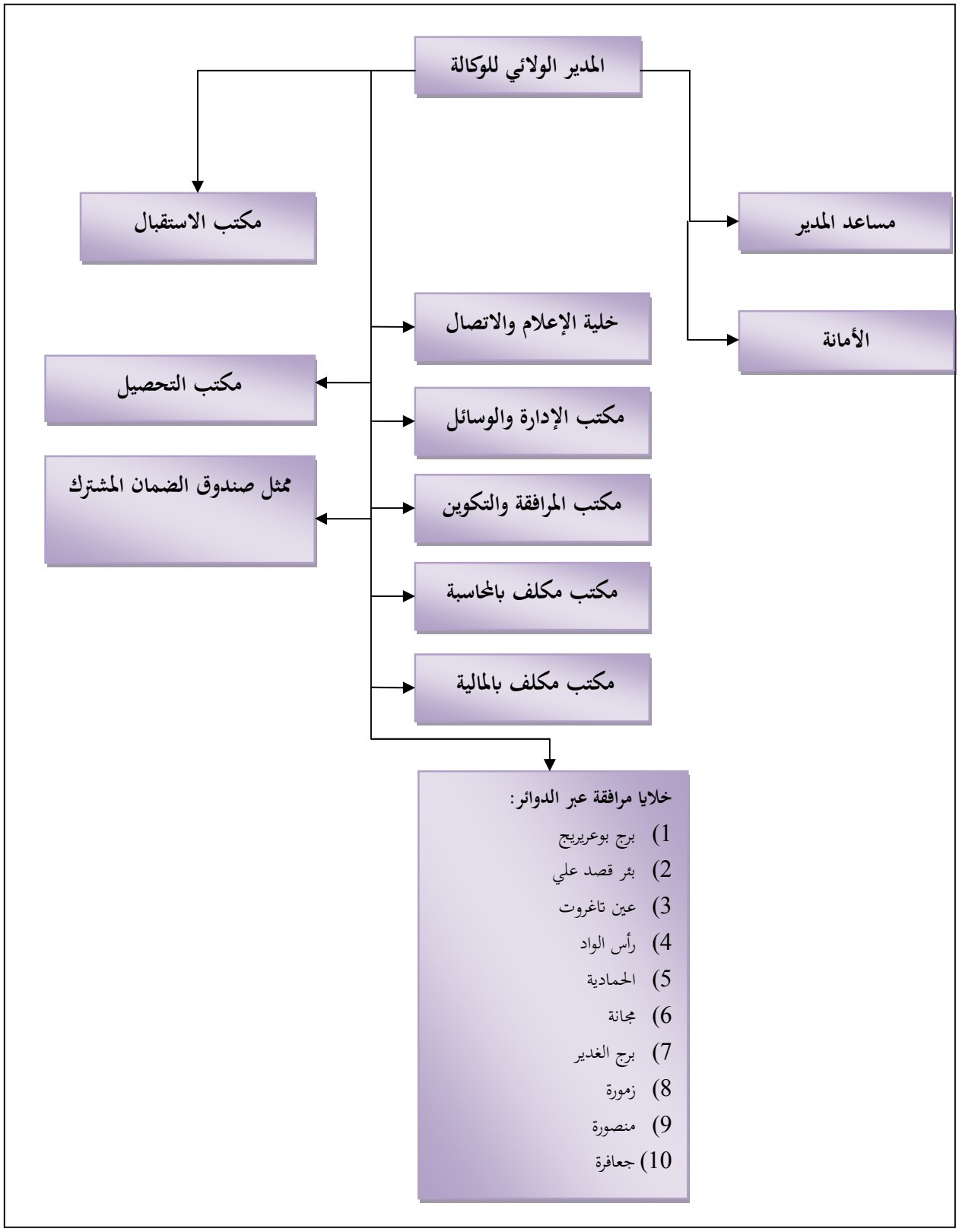

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على المقابلة.

من أجل تمويل المشاريع في إطار نمط التمويل الثلاثي أمضت الوكالة اتفاقيات مع البنوك التالية:

- القرض الشعبي الجزائري **CPA**؛
- البنك الجزائري الخارجي **BEA**؛
- البنك الوطني الجزائري **BNA**؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**؛
- بنك التنمية المحلية **BDL .**

الفرع الثاني: شروط التأهيل للاستفادة من القرض

تتمثل شروط الحصول على التمويل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيمايلي:

- أن يكون بطالا؛
- أن يبلغ عمره **19** سنة فما فوق؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- التمتع بالجنسية الجزائرية؛
- امتلاك مؤهل أو شهادة تتلاءم مع النشاط المرغوب إنجازه؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية **1%**؛
- القدرة على الانخراط في صندوق الضمان المشترك؛
- عدم الاستفادة من آليات إحداث النشاط الأخرى **CNAC -ANSEJ**؛
- التحقق من عدم انتسابه للصندوق **CNAS – CASNOS**.

المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تسند للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مجموعة من المهام، وتسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف.

الفرع الأول: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محابة الفقر و الهشاشة، تتمثل مهامها الأساسية في:

- ❖ تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛
- ❖ منح سلف بدون فوائد؛
- ❖ إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم؛

- ضمان متابعة الأنشطة التي سينجزها المستفيدين مع الحرص على احترام بنود دفتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز؛
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية.

الفرع الثاني: أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برج بوعريريج

تسعى الوكالة لتحقيق جملة من الأهداف الهامة وهي:

- القضاء على البطالة والتهميش في المناطق الحضرية والريفية؛
- المحافظة على استقرار السكان في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات مدرة للمداخيل؛
- تطوير الروح المقاولاتية؛
- ضمان ديمومة المشاريع المنجزة في إطار الجهاز؛
- تحسين المستوى المعيشي للمواطن؛
- دفع عجلة النمو والاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: خدمات الوكالة والأنشطة التي يتم تمويلها

إن الوكالة تقدم مجموعة من الخدمات المالية والغير المالية، وتمنح مجموعة من الامتيازات و الإعانات، كما أنها تقوم بمجموعة مختلفة من الأنشطة لفتح المجال أمام فئة أكبر ومناسبة لكل الطلبات.

الفرع الأول: خدمات الوكالة والامتيازات المقدمة

تقدم الوكالة باقة من الخدمات التي يمكن تقسيمها إلى:

أولاً: خدمات مالية

تتمثل الخدمات المالية في تقديم التمويل اللازم لشراء العتاد والمواد الأولية للانطلاق في ممارسة نشاط معين، وهناك صيغتين من التمويل كما يلي:

أ. **التمويل الثنائي صاحب المشروع–الوكالة:** وهو ممول كليا أي بنسبة **100%** من طرف الوكالة كما يلي:

– قرض بدون فوائد من قدره **40000** دج موجه لاقتناء المواد الأولية، يتم تسديده على مدى سبعة وعشرون شهرا في شكل ثمانية أقساط متساوية كل ثلاثة أشهر، تسدد بعد ستة أشهر من انطلاق المشروع.

- قرض بدون فوائد قيمته **100000** دج كذلك موجه لاقتناء المواد الأولية، يتم تسديده على مدى ستة وثلاثون شهرا في شكل اثني عشر متساوي كل ثلاثة أشهر، تسدد الأولى بعد ستة أشهر من انطلاق المشروع.

الشكل (2-2): نسب المساهمة في التمويل في صيغة التمويل الثنائي

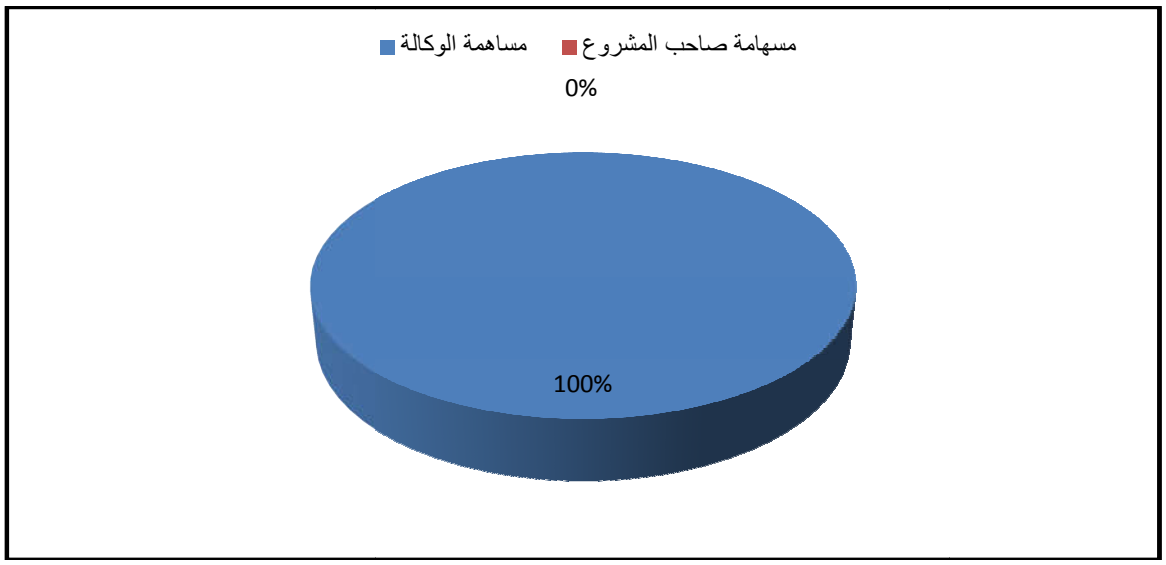

المصدر: من إعداد الطالبتان

ب. **التمويل الثلاثي**: يتم بين الأطراف الثلاثة (البنك – الوكالة – صاحب المشروع) يكون إحدى البنوك الخمس التي تم التعاقد معها هو طرف من الأطراف قيمته **1000000**دج، (الملحق **2**) يحتوي على مراحل اللازمة لطلب هذا التمويل. تقدر مدة إرجاع السلفية بإحدى عشر سنة تكون كما يلي (**3+5+3=11** سنة) حيث تكون ثلاث سنوات الأولى معفى من التسديد، خمس سنوات التزام في تسديد البنك أي: **700000** دج/**5** سنوات = **140000** دج سنويا، **70000** دج كل ستة أشهر، وثلاث سنوات الأخيرة التزام تسديد الوكالة أي **290000** دج/**3** سنوات=**96666,66** دج سنويا، **24166,66** كل ثلاثة أشهر.

الشكل (2-3): يمثل نسب المساهمة في المشروع في صيغة التمويل الثلاثي

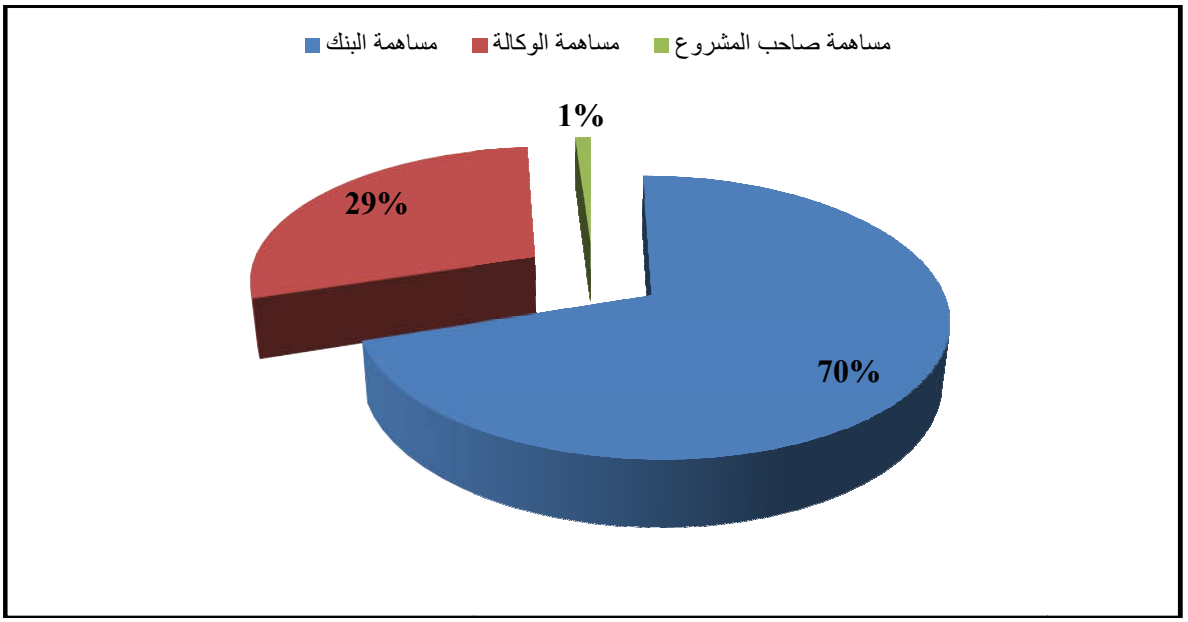

يمثل الشكل **(1-2)** نسب مساهمة كل من البنك والوكالة وصاحب الشروع حيث يساهم البنك بنسبة **70 %** أي **700000** دج من تكلفة المشروع بمعدل فائدة مخفض **100%** من معدلات الفائدة التجارية المطبقة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، مساهمة الوكالة بنسبة **29 %** من قيمة المشروع بدون فوائد أي **290000** دج، أما المساهمة الشخصية لصاحب المشروع فتقدر ب **1%** من قيمة المشروع أي **10000** دج.

ثانياً: خدمات غير مالية

إلى جانب القرض تسعى الوكالة لتوفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين، والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن، واستمرارية الأعمال، لهذا فالوكالة توفر لهم ما يلي:

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع؛
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط؛
- متابعة جوارية جدية، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاءها؛
- دورات تكوينية لإنشاء و/أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة والتربية المالية؛
- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة؛
- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر؛
- وضع موقع في الانترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات؛
- القيام بجميع الإجراءات أثناء مرحلة الإنجاز (دراسة تقنية اقتصادية + دراسة جدوى المشروع) (الملحق**4**)؛
- تقديم النصح والإرشاد والتوجيه لحاملي المشاريع.

ثالثا: الامتيازات والإعانات المقدمة: وتتمثل في إعفاءات وامتيازات جبائية يتم تقديمها لصاحب المشروع وهيا:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات؛
- إعفاء من رسم العقاري على البيانات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث سنوات؛
- تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة اقتصادية؛
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاءها من قبل المقاولين؛

يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛

- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:
  - ✓ السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة **70%؛**
  - ✓ السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة **50%؛**
  - ✓ السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة **25%.**
- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق بنسبة **5%.**

الفرع الثاني: الأنشطة الممولة من طرف الوكالة

تقوم الوكالة بتمويل مختلف الأنشطة في جميع المجالات منها:

أولاً: الصناعة تعتبر الصناعة من أكثر المجالات تنوعا وطلبا من العملاء:

الصناعة الغذائية: صناعة العجائن الغذائية كالخبز، الكسكسي، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشوكولاطة، المرطبات، البوظة، تحميص ورحي القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني؛

- **صناعة الألبسة:** الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات)؛
- **الصناعة الجلدية:** الأحذية التقليدية، الألبسة؛
- **الصناعة الخشبية:** الأثاث، منتجات خشبية؛
- **الصناعة المعدنية:** صناعة الأقفال، الحدادة.

ثانياً: الفلاحة من أهداف الوكالة الوصول لكل الفئات خاصة الذين يقطنون في المناطق الريفية والنائية فتعتبر الفلاحة من بين أهم الأنشطة التي تهتم الوكالة بتمويلها.

- فلاحة الأرض: إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة؛
- تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.

ثالثاً: الصناعة التقليدية

- النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

رابعاً: الخدمات

- الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات؛
- الصحة: عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

خامساً: المباني والأشغال العمومية

- أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء...

سادساً: نشاطات تجارية صغيرة.

الجدول(2-1): عدد التمويل الممنوح خلال الفترة 2005-2020 حسب النشاط والجنس

قطاع الأنشطة	التمويل الثنائي 100000 دج			التمويل الثلاثي 1000000 دج		
	النساء	الرجال	عدد الوظائف المستحدثة	النساء	الرجال	عدد الوظائف المستحدثة
الزراعة	1065	2470	3535	4	245	359
صناعة صغيرة	2417	3784	6201	38	188	339
أعمال البناء	0	498	498	0	56	84
الخدمات	1334	605	1939	40	347	581
الحرف	5320	4390	9710	15	28	65
تجارة	0	89	89	9	302	467
الصيد	0	27	27	0	0	0
المجموع	10136	11836	21999	106	1166	1895

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق **3**

يمثل الجدول(**2- 1**) التمويل الممنوح حسب النشاط والجنس خلال الفقرة **2005-2020** حيث نلاحظ تنوع الأنشطة الممولة كما نلاحظ ارتفاع نسبة التمويل بعض القطاعات مثل الحرف والصناعات الصغيرة دون إهمال باقي الأنشطة كما نلاحظ تقارب عدد التمويل الممنوح بين الجنسين وذلك راجع لاهتمام كلا الطرفين ببداية مشاريع خاصة.

المبحث الثالث: المخاطر التي تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وإدارتها

من خلال المقابلة التي تم إجرائها مع موظفين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تم استنتاج مجموعة من المخاطر التي تواجه الوكالة وتعرفنا على الإجراءات التي تساعد على إدارة هذه المخاطر.

المطلب الأول: المخاطر التي تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "برج بوعريريج"

تواجه الوكالة مجموعة من المخاطر التي تعرقل سيرورة عملها والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

أولاً: المخاطر المالية

تعتبر المخاطر المالية من أصعب المخاطر التي تتعرض لها أي مؤسسة مالية، وبالتالي فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تواجه المخاطر التالية:

إن عملية الإقراض تكون دائما محفوفة بالمخاطر، فمن الطبيعي ظهور حالات تعثر العملاء في تسديد القروض الممنوحة لهم، كذلك الإخلال بالشروط التعاقدية، ويحدث التعثر نتيجة ظروف غير متوقعة في المشروع أو عدم القدرة على السداد وتعتبر من أكثر المخاطر التي تواجهها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث يتم تأخر في سداد أقساط القرض أو عدم تسديده إطلاقا. حيث من بين **23220** ملفات المستفيدين من التمويل بقيمة تقريبا **2** مليار دج الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برج بوعريريج خلال الفقرة (**2005 – 2020**) لم يتم استرجاع إلا نسبة **33 %** من المبلغ الممنوح وهذا يرجع إلى عدة عوامل وهيا:

- عدم التزام أصحاب المشاريع والمستفيدين من التمويل الممنوح بتسديد القروض الممنوحة لهم؛
- توقف عملية سداد الأقساط لعدم كفاية الفوائض النقدية المتدفقة عن النشاط الاستغلالي لسداد تلك الالتزامات؛
- عدم وجود إجراءات قانونية فعلية مطبقة لاسترجاع الأموال الممنوحة.

ثانياً: المخاطر التشغيلية

يوجد عدة عوامل قد تنشأ بسببها المخاطر التشغيلية في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في برج بوعريريج يمكن إيجازها في هذه النقاط:

- عدم وجود نظام إدارة معلومات يوفر معلومات دقيقة عن المعاملات المالية خاصة أن الوكالة تعتمد على أسلوب التسديد بالأقساط ومدة تسديد طويلة؛

- صعوبة متابعة المشاريع ومراقبتها لأن عملية المتابعة تكون بزيارات ميدانية أو التواصل عبر الهاتف مع أصحاب المشاريع؛
- عدم وجود مصلحة المنازعات في الوكالة والتي من المفروض تقوم بمتابعة القضايا القانونية في حالة عدم السداد بعد انتهاء الآجال المحددة.

ثالثاً: المخاطر الإستراتيجية

إن أهم أكثر أسباب المخاطر الإستراتيجية التي تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برج بوعريريج هي المخاطر التنظيمية والقانونية، حيث أن القرض المصغر هيا آلية تم فرض تطبيقها على الجزائر من قبل صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة، إلا أن تطبيق القرض المصغر في الجزائر لم يتم وفق الميكانيزم الفعلي المعمول به حيث تم تعديله ولم يتم وضعه ضمن إطار رقابي موحد بالإضافة إلى تعقد وغموض النصوص القانونية وكثرة التعديلات وهذه بعض النقاط لعدم القدرة على استرجاع الأموال الممنوحة:

- قانونيا يجب أن يتجاوز القرض **100** ألف دج حتى يتم توثيقه وبالتالي فان في حالة قرض **40** ألف دج لا يمكن رفع قضايا في حالة عدم سداد هذا النوع من القروض لأن الوكالة ستخسر القضية بسبب عدم توثيق القرض؛
- حالة القرض الذي قيمته **100** ألف دج وفي حالة رفع الوكالة قضية في حالة عدم السداد فان المستفيد يمكنه تقديم حالة إعسار المادي والحالة الاجتماعية الصعبة كعذر في المحكمة ولا يتعرض المستفيد من القرض لأي عقوبات ولا تسترجع الوكالة الأموال الممنوحة؛
- في حالة القرض الذي قيمته **1** مليون دج يتم تعويض البنك في حالة فشل المشروع أو يلجأ إلى القضاء في حال عدم السداد أو في حالة ارتكاب جريمة تبديد و بيع العتاد المرهون؛ وحتى في هذه الحالة لا تسترجع الوكالة أموالها؛
- يعتبر تقديم التمويل هو سبب استمرارية الوكالة ولا يمكنها إعلان الخسائر لأنه يعتبر إعلان لإفلاس و بما أن الوكالة ممولة من الخزينة العمومية لا يمكن أن تكون مفلسة؛
- لا تعتبر الوكالة مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية فهي تابعة للتضامن هدفها ليس الربح وإنما الدعم بدون مقابل وبالتالي لا يمكنها الدخول في المنازعات.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر التي تواجه الوكالة

في ظل المخاطر التي قد تواجهها الوكالة والتي تم التطرق لها في المطلب السابق فان على الوكالة أن تكون على استعداد لمواجهة أي خطر وتجنبه أو تقليله في حال حدوثه.

- نرى أن الوكالة لم تخصص مصلحة خاصة بإدارة المخاطر بل نلتمس ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها وذلك من خلال:

بالنسبة للتمويل الثنائي أي القرض الذي قيمته **40** ألف دج والقرض الذي قيمته **100** ألف دج، عند اقتراب أجال الاستحقاق بثلاثة أيام يتم إرسال إلى صاحب المشروع إنذار (رسالة تذكير رقم **1**)، ثم يتم إرسال اعذار (رسالة تذكير رقم **2**)، ثم يقوم موظف الوكالة بالخروج بزيادة ميدانية لمعرفة وضعية صاحب المشروع والمشروع وتحضير تقرير يتكون من ملف محضر إثبات الحالة محضر شفوي) يحتوي على جدول دفع الأقساط وشهادة التأهيل و بداية مزاولة النشاط ووضعية صاحب المشروع ويتم إمضاءه من طرف مكلف الدراسات والتحصيل، ومن المفروض بعد هذه الخطوات يتم فتح قضية لمتابعة صاحب المشروع بسبب عدم تسديد القرض إلا أنه لا يتم تطبيق هذا الإجراء فعليا ويتم وضع الملفات على جنب في انتظار التسديد حيث لم يتم رفع أي قضية من قبل من طرف الوكالة وذلك لأنها تابعة لوزارة للتضامن.

في حالة التمويل الثلاثي: تقوم الوكالة بإلزام صاحب المشروع بالقيام بثلاث إجراءات ضرورية لقبول ملفه:

أولاً: صندوق الضمان المشترك: الذي يعتبر ضمان بالنسبة للمقاول والبنك أنشأته الحكومة بموجب المرسوم التنفيذي رقم **04-16** في **22** جانفي **2004** المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل صندوق الضمان المشترك، وتتمثل مهامه في ضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه للمستفيدين الذين تحصلوا على إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، كما يغطي بناءا على طلب من البنوك والمؤسسات المالية المعنية المبالغ المستحقة التي لا تزال في أصل الدين والفوائد المستحقة حتى تاريخ إعلان الخسائر التي تتجاوز **85%**، وشروط الانخراط في هذا الصندوق كالأتي:

- يجب على المنخرط أن يدفع لصالح الصندوق قسط الذي يسمى "قسط الانخراط": **0.5%** للمقاولين (صاحب المشروع)، **0.5 %** للبنوك والمؤسسات المالية (الدفع السنوي)؛
- المقاول ينخرط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، بعد إشعار الموافقة البنكية، انخراطه شرط أساسي لتمويل المشروع؛
- يتم حساب مقدار مساهمة في الصندوق على أساس القرض البنكي الممنوح ومدته، المقاول يشرع في دفع الاشتراك في الحساب المركزي لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

ثانياً: رهن العتاد: يقوم المقاول برهن العتاد فور الحصول عليه في حالة عدم تسديد القرض يتم بيع العتاد و استرجاع الأموال حتى إن لم تكن القيمة كلية (عتاد مهتلك).

ثالثاً: التأمين الشامل على العتاد: يتم التأمين على العتاد عند التحصل عليه من الاحتراق أو التلف أو كل خطر قي يؤدي إلى خسارته حيث يتم تحصيل القيمة كاملة حتى وان تبقى يوم واحد على مدة التأمين.

خلاصة الفصل:

يعتبر القرض الأصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على مداخيل، فقد قامت الجزائر بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية، ، إلا أن هذه الوكالة قد واجهت عدة تحديات منها عدم وجود إطار رقابي موحد.

وقد تبين من خلال دراستنا الميدانية التي اعتمدت على المقابلة مع موظفين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "برج بوعريريج" والتي تعتبر جزءا من البرامج التي اعتمدتها الجزائر لدعم الشباب والمشاريع الصغيرة لكن رغم جهود الوكالة لتحقيق أهدافها والقيام بمهامها فهي تواجه مجموعة من المخاطر والعوائق التي من أهمها مخاطر عدم السداد المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية والتنظيمية، ورغم أن الوكالة لديها بعض الإجراءات لإدارة هذه المخاطر إلا أنها غير كافية لتجنبها كليا.

الخاتمة

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج، حيث تناولنا في الجانب النظري كل المفاهيم المتعلقة بالتمويل الأصغر، ومؤسسات التمويل الأصغر وعملائها، كما تطرقنا إلى مختلف المخاطر التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر وكيف يمكن إدارتها، ولمعرفة المخاطر التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر "برج بوعريريج" **ANGEM**، قمنا بإسقاط الجانب النظري على التطبيقي وهذا من خلال دراسة الحالة التي أجريت في الوكالة وجمع المعلومات بأسلوب المقابلة التي قمنا بها مع موظفين الوكالة حيث تم التعرف على الوكالة أهدافها ومهامها والخدمات التي تقدمها.

نتائج الدراسة:

يمكن أن نلخص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي فيما يلي:

- تعتبر برامج التمويل الأصغر آلية مثلى لتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة مثل النساء الماكثات في البيوت والتجار الصغار وخريجي الجامعات...الخ، بما يدعم ترسيخ ثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري؛
- لا يزال قطاع التمويل الأصغر ناشئا، وتهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أغلب التمويل المقدم للمشاريع المدرة للدخل خاصة بين النساء والشباب؛
- تقتصر خدمات التمويل الأصغر في الجزائر على تقديم القروض الصغيرة أي الائتمان إلا أن التمويل الأصغر معني بتقديم خدمات أخرى مثل الادخار والتحويلات المالية؛
- لا يوجد إطار قانوني واضح ومحدد في الجزائر للتمويل الأصغر؛
- تواجه برامج التمويل الأصغر للمشاريع المصغرة عدة مخاطر سواء ما تعلق بالمحيط التنظيمي والقانوني، أو ما تعلق بفئة المستفيدين من التمويل الأصغر؛
- إن أهم المخاطر التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر هيا مخاطر عدم السداد والمخاطر التشغيلية والقانونية؛
- تتخذ الوكالة إجراءات لتجنب المخاطر مثل اشتراك المستفيد من التمويل في صندوق الضمان المشترك، ورهن العتاد؛
- لا توجد إجراءات قانونية فعلية تضمن استرجاع الأموال الممنوحة من طرف الوكالة.

الاقتراحات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها والمشار إليها أعلاه تم بلورة جملة من الاقتراحات الهادفة إلى النهوض بقطاع التمويل الأصغر في الجزائر وهي:

- توفير إطار قانوني واضح ومساند لخدمات صناعة التمويل الأصغر؛
- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بجمع المعلومات عن القطاع، من أجل اتخاذ قرارات أفضل وتنفيذها بطريقة تسمح بتطوير صناعة التمويل الأصغر؛
- إقامة نظام إدارة مخاطر فعال؛
- وضع قوانين صارمة وتطبيقها في حالة عدم السداد؛
- التوسع في خدمات التمويل والتنويع فيها، بدلا من الاقتصار على توفير القروض فقط؛
- التوسع في المؤسسات المانحة للتمويل الأصغر وخلق جو تنافسي فيما بينها؛
- الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العربية والعالمية في التعامل مع التمويل الأصغر؛
- تنمية روح المقاولاتية لدى أفراد المجتمع ومحاولة تنويع المشاريع ودعم الإبداع والأفكار الجديدة؛
- إقامة علاقات أقوى مع الجامعات ومخابر البحث من أجل خلق مشاريع إبداعية علمية؛
- تقديم تحفيزات إضافية للمشاريع التي تحقق أرباحا وتخلق عدد من مناصب الشغل.

أفاق الدراسة:

يعد موضوع التمويل الأصغر بشكل عام ومخاطر المؤسسات المانحة للتمويل الأصغر بشكل خاص من الموضوعات التي تستنجد الباحثين والمهنيين للخوض فيها والبحث في جزئياتها، قصد إيجاد السبل الكفيلة بحصر أهم هذه المخاطر وأنجع الآليات في إدارتها، وفي ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة يمكن اقتراح جملة من إشكاليات البحث في هذا الموضوع التي لم يتسنى الإلمام بها، ولعل أهمها ما يلي:

- مخاطر التمويل الأصغر الإسلامي وأساليب إدارتها؛
- إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر؛
- الحوكمة المؤسساتية لمؤسسات التمويل الأصغر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1) جوديث براندسما، رفيقة الشوالي، "**إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**"، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، 1998.
2) ماركو اليا، فادي قطان، "**التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية**"، مشروع تمبوس–ميدا التمويل متناهي الصغر في الجامعة، كلية الإدارة، جامعة تورينو، ايطاليا، 2006.
3) سامر مظهر قنطقجي، "**مشكل البطالة وعلاجها في الإسلام**"، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2005.
4) عبده سعيد إسماعيل، "**أدبيات التمويل الأصغر"عرض ونقد**"، جامعة الملك عبد العزيز، معهد الاقتصاد الإسلامي، جده، السعودية، 2008**.**

- **المذكرات والرسائل الجامعية:**

1) سلومة موسى يحيى، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان 2014.
2) بلخيري بوجمعة، **القروض المصغرة ودورها في توسيع نشاط السوق"دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وكالة أدرار"**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة أحمد دارية أدرار، الجزائر، 2018.

- **المجلات والدوريات:**

1) بوهرين فتيحة، **دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر(دراسة تجارب رائدة)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2018.
2) مطاي عبد القادر، قسول أمين، **التمويل الأصغر في الجزائر" الواقع والمأمول" دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، العدد الثالث، مارس 2018.

- **الملتقيات والمؤتمرات العلمية:**

1) موسى بن منصور، براهم شاوش توفيق، **دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية**، ملتقى صفاقس الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، تونس، 27-29 جوان 2013.

2) سليمان ناصر، عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة لتسيير القرض المصغر**، ملتقى صفاقس الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، تونس، 27-29 جوان 2013.

- **الجرائد الرسمية:**

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المتعلق بجهاز القرض المصغر** المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، العدد 06.

- **مراجع أخرى:**

1) المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والوكالة الفرنسية للتنمية، **التمويل الأصغر في الجزائر، الفرص والتحديات**، التقرير النهائي، 2006.
2) كمال حطاب، **دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة الفقر**، بحوث جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الأردن، 2002.
3) نيمال أ. فيرناندو، **إدارة مخاطر التمويل متناهي الصغر(بعض الملاحظات والاقتراحات)**، بنك التنمية الأسيوي، يوليو 2008.
4) سيد محمد هاشمي، أودي دي مونتسكيو، **الوصول إلى الفئات الأشد فقرا من خلال شبكات الأمان وسبل كسب العيش وخدمات التمويل الأصغر: الدروس المستفاد منها من نموذج التخرج من الفقر**، مذكرة مناقشة مركزة رقم 69 للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، واشنطن، مارس 2011.
5) عبد الوهاب لطفي، **أساسيات التمويل الأصغر**، وكالة الولايات المتحدة لتطوير الدولي، 2013.
6) روبرت بك كريستين، تيموثي ر.لايمان، **الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر، المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم التمويل الأصغر والإشراف عليه**، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مجموعة البنك الدولي، ط1، USA، جوان 2003.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- **Books :**

1) Ledger wood , Joanna**, Microfinance Handbook: An Institutional and Financial Perspective, Sustainable Banking with the Poor**, World Bank, 1999.
2) Van Horne, C. James, **Financial Management and Policy**, India: Prentice Hall of India Private Limited, (6 ed), 1983.

- **Reviews and reports :**

1) Adewunmi, **Wole Perspective of Risk Management**, The Journal of Banking and Finance, Vol. 7, No. 2, 2005.
2) Oluyombo, O. O. and Olabisi, J, B. **Risk Management in Microfinance Institutions**, Journal of Applied Economics, Vol. 1 No. 1, 2008.

3) Print edition special reports, a servey of microfinance, **what do you know! a beginner's guide to microfinance**, the economist magazine, new York, November 2005.

4) Reifner, U. et autres, **«Conditions réglementaires pour l'extension du crédit à but social, Situation française. Synthèse européenne»,** Paris, EFICEA, 2001.

- **Others :**

1) Abdulrahim RAHMAN**, Islamic microfinance: a missing component in Islamic banking** Kyoto bulletin of Islamic area studies, 1-2 (2007).

2) Berenbach, Shari and Churchill**, Regulation and Supervision of Microfinance Institutions**: **Experience from Latin America, Asia and Africa**. Occasional Paper 1, Craig 1997.

3) CSIR STEPRI HALL (ACCRA), **Risk Management Training Programme for Money Lenders**, MOFEP/RAFIP CAPACITY BUILDING FUND, May 27 to 28, 2014.

4) Dr, Dirk Stein wand, **Micro Finance Network, A Risk Management Framework for Microfinance Institutions**, Washington, D.C, July 2000.

5) GUERIN, I, **«La micro finance et la création d'entreprises par les chômeurs – la situation dans quelques pays européens et en Amérique du Nord»** ,Université Lyon 2, Mars 2002.

6) Marilyn S. Manalo**." Microfinance Institutions' Response in Conflict Environments: Eritrea – Savings and Micro Credit Program West Bank and Gaza Palestine for Credit and Development Haiti – Micro Credit National** , S.A. Africa Region Working Paper Series, 2003.

7) Otero, Mari a and Eli sabeth, Rhyne. **"Microfinance through the next decade"**, Study prepared upon request of International Summit of Micro credit, 2006.

- **المواقع الالكترونية:**

1) **https://www.european-microfinance.org/**
2) **https://www.netotrade.ae/learn/trading-academy/advanced-trading-strategies/what-is-micro-finance**

3) **https://www.angem.dz/**
4) **http://216.92.200.89/wp-content/themes/volt/pdfs/GrameenJameel_CGRM%20Manual_Arabic.pdf**

الملاحق

الملحق 1

استمارة مقابلة

مذكرة لنيل شهادة الماستر تحت عنوان

المخاطر التي تواجه المؤسسات المانحة للتمويل الأصغر

–دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–

من إعداد:

صوشة فاطيمة

قدوج عزة

تحت إشراف:

بن منصور موسى

السنة الدراسية: 2019-2020

الزميلات والزملاء المحترمين:

موظفي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج

تشكل هذه المقابلة جزءا من دراسة الماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي بهدف التعرف على الوكالة وخدماتها والمخاطر التي تواجهها ونرجو منكم الإجابة عن أسئلة المقابلة دون تسجيل معلومات شخصية علما أن المعلومات لن تستخدم إلا لدراسات العلمية،

مع جزيل الشكر والامتنان لتعاونكم.

س1: ما هي أهداف الوكالة ؟

س2: هل المعاملة تركز على الجانب الخيري أو الربحي؟

س3: ماهية الرسالة الاجتماعية للوكالة؟

س4: ما هي مصادر تمويل الوكالة؟

س5: ما هو عدد العمال في الوكالة؟

س6: ما هو المستوى الدراسي وخبرة المطلوبة للعمال؟

س7: من هم عملاء المؤسسة؟

س8: ما هي المنتجات/الخدمات المالية المقدمة للزبائن؟

س9: ما هي المنتجات/الخدمات الغير المالية المقدمة للزبائن؟

س10 :ما هي شروط الاستفادة من الخدمات لهؤلاء العملاء؟

س11: هل يتم تفحص خلفية المقترض؟

س12: ما هو نوع القروض المقدمة؟وعلى أي أساس يتم اختيار نوع القرض في حالة تقديم أكثر من نوع؟

س13: ما هي الضمانات المطلوبة ؟

س14: كيف يتم التواصل مع الزبائن؟هل يوجد عادة مشاكل في التواصل؟

س15: ما هي الأنشطة التي يتم تمويلها؟

س16: ما هي العوامل التي تؤثر على قرار منح الائتمان؟

س17: هل يتم إجراء تقرير تحديث للسداد الشهري؟ ما أهميته؟

س18:كيف يتم التحصيل (مبلغ سداد القرض)؟

س19: هل يتم دارسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الممولة؟

س20: هل يتم متابعة تطور المشاريع الممولة؟ كيف تتم هذه المتابعة؟

س21: ما هو سقف القروض ؟ ما هو عدد وحجم القروض التي يتم منحها سنويا؟

س22: هل يوجد أسعار ما هي حدود أسعار الفائدة؟

س23: هل يتم تقديم خدمة الادخار؟ إذا نعم هل يوجد قيود على عمليات السحب؟

س24: هل تم تعامل مع حالات التأخر عن السداد أو عدم الدفع؟

س25: كيف يتم التعامل مع حالات التأخر في السداد؟ وما هي الإجراءات أو العقوبات في حال القروض المتعثرة؟

س26: هل يوجد نظام رقابة داخلي وقائي(لتخفيف أخطاء البشرية والاحتيال)؟

س27: هل يتم استخدام الأنظمة المعلوماتية وتكنولوجية؟ أم يتم إدخال البيانات يدويا

س28: هل يتم إتباع سياسة التنويع (مجال أو قطاعات مختلفة)؟

س29: هل يتم الاحتفاظ باحتياطي لتغطية الخسارة في حال حدوثها؟

س30: هل يتم وضع تقديرات تفصيلية النقدية الداخلة والخارجة للأسابيع أو الأشهر القادمة؟(ليتم تحديد الاحتياجات النقدية)

س31: هل يوجد خطوط ائتمان مع البنوك المحلية؟ إذا نعم ما هي البنوك التي يتم التعامل معها

س32: هل يوجد حالات يتم فيها تمويل محفظة القروض بالعملة الأجنبية؟

س33:هل يوجد نظام إدارة مخاطر؟

س 34: هل تم تعامل من قبل مع احتيال والجرائم المالية؟

س35: كيف يتم التعامل مع الاحتيال والجرائم المالية؟

س36 : هل واجهت المؤسسة عجز من قبل؟إذا نعم كيف تم التعامل مع هذا العجز؟

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ANGEM

السلفة الإجمالية تقدر بمبلغ :

1000.000,00 دج (مليون دج)

تتوزع كما يلي :

I - البنك (**BDL-BADR-BEA-BNA-CPA**) يمنح قرض يقـــدر **بنسبة 70 %** أي بـ:**700.000,00 دج** (سلفة بدون فوائد) .

II - الوكالة **(و و ت ق المصغر Angem)** تمنح قرض يقدر **بنسبة 29 %** أي بـ:**290.000,00 دج** (سلفة بدون فوائد)

III - المساهمة الشخصية لصاحب المشروع تقدر **1 %** أي بـ : **10.000,00 دج**

مدة إرجاع السلفية : تقدر بإحدى عشرة سنة تكون كما يلي (3+5+3 = 11 سنة):

- ✓ **ثلاث سنوات الأولى** معفى من التسديد .
- ✓ **خمس سنوات الثانية** التزام في تسديد البنك أي : **700.000,00 /5** سنوات = **140000,00** دج سنويا ، **70000,00** دج كل ستة أشهر .
- ✓ **ثلاث سنوات الأخيرة** التزام في تسديد الوكالة أي : **290.000,00 /3** سنوات = **96666,66** دج سنويا ، **24166,66** دج كل ثلاث أشهر

شروط الاستفادة :

- يجب أن لا يتعدى المبلغ الإجمالي بجميع الرسوم للعتاد أو الأجهزة مبلغ: **930.000,00 دج TTC**
- يجب أن تكون بطال غير منتمي لصندوقي CNAS & CASNOS .
- يجب أن تكون متحصل على شهادة و مؤهل يثبت اختصاصك في ميدان معين (حرفي – تجاري – فلاحي).
- السن 19 سنة فما فوق .

المرحلة الأولـــى : الملف الإداري

يجب على طالب القرض التقدم بملف إداري يحتوي على الوثائق التالية :

1) شهادة ميلاد حديثة .1
2) شهادة الإقامة حديثة أقل من 6 أشهر .1
3) صورة شمسية .1
4) صورة من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة 1
5) صورة من الدبلوم المتحصل عليه شهادة عمـل أو دبلـــوم أو أي وثيقة تثبت المؤهلات المهنيـــــة.1
6) فاتورة العتاد والأجهزة مطابقة للدبلوم و الاختصاص و يجب تحديد نوعية العتاد 1
7) تأمين الفاتورة للأجهزة والعتاد (SALAMA-SAA-CRMA-2A) 1

المرحلة الثانية : عرض الملف على لجنة التأهيل .

- في حالة تأهيل ملف طالب القرض في لجنة التأهيل **La Commission** .
- يتم الحضور على مستوى المديرية من أجل تلقي التكوين في هذا الميدان.

المرحلة الثالثة :تحويل الملف الإداري إلى البنـــــك و يحتوى على مايلي :

1) ملفين إداريين كما سبق ذكرهما.
2) طلب خطي إلى مدير البنك (طلب قرض بنكي).
3) عقد إيجار لمحل تجاري أو حرفي أو فلاحي : يحرر لدى الموثق المدة عامين قابلة للتجديد ، والوثائق المطلوبة في عقد الإيجار هي:
   - شهادة ميلاد المعني (طالب القرض)
   - صورة من بطاقة التعريف الوطنية
   - شهادة ميلاد صاحب المحل (مؤجر المحل)
   - صورة من بطاقة التعريف الوطنية .
   - عقد الملكية أو دفتر العقاري .
4) شهادة الوجود Déclaration D'existence (3)
5) صورة من البطاقة الجبائية (3)
6) محضر معاينة للمرافق
7) CNAS & CASNOS
8) **السجل التجاري: من مركز السجل التجاري** (استمارة من المصلحة – شهادة ميلاد – شهادة الإقامة – **حقوق القيد** – **حقوق التسجيل** – شهادة السوابق العدلية رقم 3 – شهادة التأهيل و الموافقة DEF– صورة من الدبلوم – عقد الإيجار) **3 صور**
9) **أو بطاقة الحرفي:**
من غرفة الصناعات والحرف التقليدية (استمارة من المصلحة – شهادة ميلاد – شهادة الإقامة – **حقوق القيد** – شهادة السوابق العدلية رقم 3 – شهادة التأهيل و الموافقة – الدبلوم – عقد الإيجار + محضر معاينة للمحضر القضائي) **3 صور**
10) **أو بطاقة الفلاح (شهادة مستثمر فلاحي):**
من غرفة الفلاحة (طلب خطي – شهادة القبول DEF – شهادة الإقامة – شهادة ميلاد – شهادة بيطرية من المصلحة المحلية و الولائية - عقد الإيجار للمستودع من 3 إلى 5 سنوات أو شهادة إثبات المحل – شهادة المطابقة للمستودع مسلمة من طرف المصالح الفلاحية التابعة للفرع الفلاحي – 3 صور – ب ت و – حافظة) **3 صور**

11) **أو الاعتمـــــــــــاد**
(طلب خطي – شهادة القبول DEF – شهادة الإقامة – شهادة ميلاد – شهادة التخرج– شهادة المطابقة ، عقد الإيجار)

و بعد تحويل الملف على مستوى البنك و عند تأهيل مشروعك يتم منحك:

موافقة بنكية (مدة صلاحيتها سنة)

المرحلة الرابعة :إستخراج بطاقة التعريف الإحصائي NIS

(من المركز الوطني للإحصاء بحي الدقسي بقسنطينة) ويحتوي الملف على مايلي :

1) شهادة ميلاد .
2) صورة من بطاقة التعريف الوطنية
3) صورة من السجل التجاري أو بطاقة الحرفي أو بطاقة مستثمر فلاحي مختوم عليها من المصلحة المعنية .
4) صورة من البطاقة الجبائية .

المرحلة الخامسة : فتح حساب بنكـــــي لدى البنك

1) طلب فتح حساب بنكي
2) شهادة ميلاد .
3) شهادة الإقامة حديثة أقل من 6 أشهر .
4) صورة من بطاقة التعريف الوطنية
5) صورة من السجل التجاري أو بطاقة الحرفي أو بطاقة مستثمر فلاحي مختوم عليها من المصلحة المعنية .
6) 2 صورتين شمسيتين
7) صورة من البطاقة الجبائية .
8) حقوق الاشتراك لدى البنك : **10000,00 دج.**
9) دفع المساهمة الشخصية **1 %** من قيمة المشروع .

المرحلة السادسة : الاشتراك لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

FGMMC

يتم الإشتراك لدى الصندوق بحوالي : 0,05 %

المرحلة السابعة :

يتم تحويل الملف على مستوى الفرع الجهوي ببجاية من أجل عملية التمويل PNR و بعد دخول السلفة ، يتم تحرير بعض الوثائق منها :

- تجديد فاتورة العتاد و بوليصة التأمين
- شراء طوابع جبائية **(مبلغ السلفة /12 X 5 /100)**
- سحب أمر بالدفع **30 %**
- جلب شهادة وجود العتاد + وصل طلبية + ثلاث نسخ من الفاتورة النهائية .
- تحرير رهنية العتاد من الدرجة الثانية لفائدة الوكالة **Angem**،من الدرجة الأولى لفائدة البنك لدى الموثق تقدر بـ :
- تعهد بالتأمين الشامل بالنسبة للمركبات بمبلغ: .
- سحب أمر الدفع بنسبة **70 %** تتضمن شيك بوليصة التأمين.
- الاشتراك لدى صندوق **CASNOS**

(ANNEXE N° 03)

AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT

A . N . G . E . M

FICHE DE DEMANDEUR DE MICRO CREDIT

Coordination : ..... **Dossier N° : 20..... / .....**

Cellule d'accompagnement (Daira) : .....

Gestionnaire du dossier (Nom & prenom) : ..... Code gestionnaire :

Programme de financement : Mixte ANGEM-Promoteur ☐ Mixte Banque-Promoteur ☐ Triangulaire ANGEM-Banque-Promoteur ☐

IDENTIFICATION DU PROMOTEUR

N° identifiant : (Réservé au système informatique)

Nom : ..... اللقب :

Nom de jeune fille : ..... اللقب الأصلي للمرأة المتزوجة :

Prénom : ..... الاسم :

Fils (fille) de ..... et de .....

Sexe : Masculin ☐ Féminin ☐

Situation familiale : Célibataire ☐ Marié (e) ☐ Divorcé (e) ☐ Veuf (ve) ☐

Date et lieu de naissance : le ..... à ..... Code commune :

N° d'acte de naissance (n° 12) : (Compléter par des zéros à gauche)

Adresse : .....

..... Code commune :

Tél N° : .....

Code postal :

Nationalité ..... Code pays si né à l'étranger :

☐ C.I.N. N° ..... Délivré le : ..... / ..... / ..... à ..... Code daira :

☐ Permis de conduire N° ..... Catégorie ..... Délivré le ..... / ..... / ..... à ..... Code wilaya :

Niveau d'instruction : Sans ☐ Primaire ☐ Moyen ☐ Secondaire ☐ Universitaire ☐

Diplôme (le plus élevé) : ..... Code diplôme :

Expérience professionnelle : .....

Page 1

Situation / Emploi

Situation : Salarié ☐ Retraité ☐ Chômeur ☐ Autre ☐ Précisez :

Si chômeur, Inscrit à l'ALEM : Oui ☐ Non ☐ Si oui, Carte N° : ..... Le : .....

Avez-vous bénéficié d'une aide à la création d'activité ? Non ☐ Oui ☐

Si oui, precisez nature et source de l'aide accordée : .....

Situation / Handicap : Présente un handicap : Oui ☐ Non ☐ Si oui, Type d'handicap : .....

PRESENTATION DU PROJET

Intitulé du projet (détaillé) : ..... Code Activité

Lieu d'implantation (Adresse projet) : ..... Code commune :

Date de dépôt du dossier : .....

Décision de la commission d'éligibilité N° ..... Du ..... / ..... / .....

Accord ☐

Rejet ☐ , **Motif** : .....

DECISION DE LA BANQUE

Décision N° : ..... Du ..... / ..... / .....

Accord ☐

Rejet ☐ , **Motif** : .....

Date de démarrage de l'activité : ..... / ..... / .....

STRUCTURE DU FINANCEMENT

1) **Montant global du projet** : ..... DA

2) **Apport personnel** : ..... DA, soit ..... %

3) **Prêts**

☐ PNR : ..... DA, soit ..... %

Références du règlement : (CH) Ordre de virement N° : ..... Du ..... / ..... / .....

☐ Prêt bancaire : ..... DA (Si projet de 50.000 à 400 000 DA)

Banque : ..... Agence : .....

Références du règlement : Chèque N° : ..... Du ..... / ..... / .....

Signature du promoteur :

Visa du Coordinateur :

(Voir version Excel)

ANNEXE N° 05

AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO - CRÉDIT

Coordination de :
Cellule d'Accompagnement de :

ÉTUDE TECHNICO-ÉCONOMIQUE PROJET

INTITULE DU PROJET: **PRODUCTION DU**
FORME JURIDIQUE : Personne physique

I- Identification du promoteur:

- **Nom:**
- **Nom de jeune fille:**
- **Prénom:**
- **Né(e) le:**
- **Fils (fille) de :** **et de :**
- **Situation de famille :**
- **Adresse personnelle:**
- **Diplôme (s) ou expérience :**
- **Identifiant**

II -Présentation du projet :

-

1-Généralités sur le projet :

a)- Branche d'activité (secteur)

b)-Localisation du projet :

c)-Etat et délai de réalisation :

d)-Aides :- -PRÊT NON RÉMUNÉRÉ
ANGEM
-CRÉDIT BANCAIRE A TAUX BONIFIE
-ACCOMPAGNEMENT

e)-Impact du projet sur le plan économique :

f)-Impact du projet sur l'environnement :

-Nombre d'emplois crées :

II- PRODUIT ET MARCHE :

a) Le produit :

1. Description précise du produit

b) Le marché :

Clientèle ciblée :

Nombre de clients potentiels :

Existence de concurrents directs dans votre localité :Non Oui / Estimez leur nombre :

III –POLITIQUES ET MOYENS COMMERCIAUX

a)-Objectifs commerciaux : atteindre les chiffres d'affaires prévisionnels, rembourser les emprunts contractes dans les délais convenus

b)-Chiffre d'affaires prévisionnel annuel : .....DA

Les éléments	Année 1	Année 2	Année 3
Capacité de production /jour	0	0	0
Nombre de jour /ans			
Taux de production espéré			
Nombre de produits	0	0	0
Prix Vente	0,00	0,00	0,00
chiffre d'affaire	0,00	0,00	0,00
Capacité de production/ans	0	0	0
Prix Vente	0,00	0,00	0,00
chiffre d'affaire	0,00	0,00	0,00
Chiffre d'affaire total	0,00	0,00	0,00

IV – MOYENS DE PRODUCTION ET ORGANISATION

a)-Moyens humains :

b)-Matériel d'exploitation :

Éléments	Nombre	Prix Unitaire	Montant HT	Montant TVA / Taux	Montant	
ÉQUIPEMENTS	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00
	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00
FONDS DE ROULEMENT	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00
Total			0,00			0,00

c)-Fournisseurs :

d)-Sous traitants :

VI- COUT ET FINANCEMENT DU PROJET

Structure D'investissement

RUBRIQUES	COÛT
FRAIS PRÉLIMINAIRES	0,00
-Assurances	0,00
- F G M M C	0,00
-Autres	0,00
ÉQUIPEMENTS DE PRODUCTION	0,00
-Genèses pleines	0,00
-Taureau	0,00
FONDS DE ROULEMENT	0,00
Aliments	0,00
TOTAL	**0,00**

II- Structure de financement

RUBRIQUES		MONTANT EN DA
Cout de financement du projet		**0,00**
Apports du promoteur en numéraires		0,00
Prêt non rémunérer (PNR) ANGEM		0,00
Emprunt bancaire		0,00

AVIS DE L'ACCOMPAGNATEUR :

VISA DU COORDINATEUR

Accordé : ☐ X

Non accordé : ☐

Signature.

oui	
non	

Fait à....., Le ... / ... / 20...

AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT

Nombre de promoteurs financés periode 2005-au 2020 par secteur d'activites et par genre

secteur d'activites	AMP (Achat Matières premieres) - 100 000 DA			Nbr de projet (Achat équipement +matières premières) -1000 000 DA		
	FEMME	HOMME	Nombre d'emplois créés	FEMME	HOMME	Nombre d'emplois créés
Agriculture	1065	2470	3535	4	245	359
Très petite industrie	2417	3784	6201	38	188	339
BTP	0	498	498	0	56	84
Services	1334	605	1939	40	347	581
Artisanat	5320	4390	9710	15	28	65
commerce	0	89	89	9	302	467
peche	0	27	27	0	0	0
TOTAL	10136	11836	21999	106	1166	1895

الـجمهورية الـجزائرية الـديمقراطية الـشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur Et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بشير الإبراهيمي ‹ برج بوعريريج ›
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohammed Bachir El-Ibrahimi ‹ B.B.A ›
Faculté des sciences économiques, commerciales et de sciences de gestion
Département des sciences économiques

برج بوعريريج يوم: 2020/09/16

إلى السيد/

مسير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ب ب ع

الموضوع: طلب استقبال الطلبة.

في إطار التعاون بين الجامعة ومحيطها، ومساهمة منكم في تكوين الطلبة عن طريق تطبيق معلوماتهم النظرية على الواقع والاحتكاك بواقع المؤسسات، فإن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وحرصا منها على تحسين مستوى وكفاءة طلبتها في مختلف التخصصات تلجأ إليكم وترجو من سيادتكم المساهمة ومد يد العون لنا في هذه المهمة النبيلة من خلال الإشراف على الطلبة الذين وجهوا إلى مؤسستكم ومدهم بكامل المعلومات التي يحتاجونها في إعداد بحوثهم (وثائق، تقارير نشاط،...) وتمكينهم من إجراء المقابلات الضرورية التي قد تتطلبها مقتضيات عملهم.

وعليه، نضع بين أيديكم طلبة السنة **الثانية ماستر** تخصص **اقتصاد نقدي وبنكي** الآتية أسماؤهم :

- **صوشة فطيمة**
- **قدوج عزة**

عنوان الإشكالية: المخاطر التي تواجه مؤسسات التمويل.

تقبلوا منا سيدي أسمى عبارات التقدير والإحترام.

رأي المؤسسة المستقبلة

مدير الوكالة الولائية

رئيس القسم

رئيس قسم العلوم الاقتصادية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية المخاطر التي تواجه المؤسسات المانحة للتمويل الأصغر، وذلك على ضوء تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر- وكالة برج بوعريريج-، من خلال تحليل واقع هذه المؤسسة في مجال منح التمويل الأصغر الفئات المستهدفة وآليات منح التمويل، بغية الوقوف على أهم المخاطر التي تتعرض لها وأهم الإجراءات التي تتخذها من أجل إدارتها.

وتوصلت الدراسة إلى محدودية المخاطر التي تواجه هذه الوكالة لاعتبارها هيئة حكومية غير هادفة للربح، مما جعل من مخاطر عدم السداد بؤرة المخاطر، وبناءً عليه قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات في هذا الاتجاه.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر، مؤسسات التمويل الأصغر، المخاطر، إدارة المخاطر، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Abstract:

This study aims to address the problematic of risks facing microfinance donor institutions, in light of the experience of the National Agency for Microcredit Management - Borg Bou Arreridj Agency-, by analyzing the reality of this institution in the field of microfinance grants, the target groups and mechanisms for granting funding, in order to determine The most important risks to which you are exposed and the most important measures you take to manage them.

The study found the limited risks facing this agency as it is a non-profit governmental body, which made the risk of non-payment the focus of risks, and accordingly the study presented a set of recommendations in this direction.

Key words: microfinance, microfinance institutions, risks, risk management, the National Microcredit Management Agency.